أمواج المتوسط ٤٥

مجلة خطة عمل البحر المتوسط

الأطراف المتعاقدة
إجتماع موناكو

إعلان البحر المتوسط لقمة جوهانسبرج

تفاقم ظاهرة تناقص السلاحف

اليوم العربي للبيئة في سورية

كوكب المنظمات غير الحكومية ميد فوروم | غرين بيس | كلين أب اليونانية

أمواج المتوسط

مجلة خطة البحر المتوسط

العدد ٤٥ | ٢٠٠٢

في هذا العدد

تعليق

إستخلاص الدروس من موناكو ١

الكلمة الافتتاحية

قطعنا أشواطا مهمة، ولكن النصر ما يزال بعيد المنال ٢

مقابلة

من أجل تقوية اتفاقية برشلونة ٤

خطاب

مختبر اقليمي اسمه المتوسط ٥

وثيقة

اعلان البحر المتوسط لقمة جوهانسبرج ٧

المناطق ذات الحماية الخاصة وذات الاهمية للبحر المتوسط

حماية خاصة للبداع المعرضة للخطر ١٠

الانشطة البرية

على طريق الحد من التلوث ١٣

لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

الاهتمام ينصب على التمدين، والصناعة، والتجارة الحرة ١٤

تعاون

التعاون بين خطة عمل المتوسط والشراكة الاوربية المتوسطية ١٥

التنوع البيولوجي

تفاقم ظاهرة تناقص السلاحف ١٦

كوكب المنظمات غير الحكومية

مد فوروم خطة عمل المتوسط أداة طيبة، ولكن..... ١٨

غرين بيس آن الاوان التصديق! ١٩

"كلين آب" اليونانية الشباب يتصدون للمشكلات البيئية ٢٠

اليوم العربي للبيئة في سورية

اننا لا نرث الارض... وانما نقترضها ٢١

ركن المطبوعات

ثماني مرايا وطنية ٢٢

مختارات من المطبوعات ٢٤

آخر صفحة

صورة العدد ..... أنظر الغلاف الاخير من الداخل

قريبا ..... أنظر الغلاف الاخير من الداخل

رئيس التحرير

باهر كمال

baher@unepmap.gr

حرر المقالات

الشاذلي ريّس

فؤاد ابوسمره

اندرياس ديميتروبولوس

رفائيل مادوينيو

كاتيا كاناس

فوتيني كالباكيوتي

دافني كاسريل

الاشراف الفني

/fad.hatz

chatzigeorgakidis@hotmail.com

طباعة

via:kado

اخراج الطبعة العربية

معاوية محمدين أحمد

ingreece@hotmail.com

الرقم الرمزي

ISSN ١١٠٥ - ٤٠٣٤

تصدر مجلة امواج المتوسط عن وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط، باللغات العربية، والانجليزية، والفرنسية. وتعتبر المجلة مصدرا غير رسمي للمعلومات، ولا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية لخطة عمل البحر المتوسط أو برنامج الامم المتحدة للبيئة. ويجوز إعادة نشر محتويات المجلة دون تصريح خاص، فيما عدا الصور، وذلك للاغراض غير التجارية لا غير، مع ضرورة الاشارة الى المصدر. ويرجو الناشر تلقي نسخة من أي مطبوع يعيد نشر أنباء المجلة، ومقالاتها، ومقابلاتها. ولا تعبّر تسمية الكيانات الجغرافية وطريقة عرض المواد عن أي رأي مهما كان من جانب الناشر فيما يتعلق بالوضع القانوني للبلدان، أو الاقاليم، أو المناطق، أو فيما يتصل بسلطاتها، أو بتعيين حدودها، أو تخومها.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

خطة عمل البحر المتوسط

UNEP

صورة الغلاف

طيور النورس في البحر المتوسط

عدسة اندرياس ديميتروبولوس

> إستخلاص الدروس من موناكو

لوسيان شاباسون
منسق خطة
عمل المتوسط

ثمة شعور سائد بأن الدورة الثانية عشرة للأطراف المتعاقدة في إتفاقية برشلونة التي إنعقدت في إمارة موناكو بين ١٤ و١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠١ تشكل معلماً بارزاً في حياة خطة عمل المتوسط.

من حيث الشكل أتاح أسلوب تنظيم العمل، ولاسيما فيما يتعلق بالشق الوزاري، أتاح إجراء حوار رفيع المستوى بشأن القضايا الرئيسية للبيئة والتنمية المستدامة في إقليم المتوسط، والإعداد لقمة الأرض المقبلة، وتعزيز التعاون مع الآليات التضافرية الأخرى مثل الشراكة الأوربية ـ المتوسطية.

ومن حيث المحتوى اتخذت الأطراف قرارات بشأن ميادين مهمة هي:

- الموافقة على نظام للإبلاغ عن تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها؛
- الموافقة على عقد مؤتمر للمفوضين عام ٢٠٠٢، بغرض اعتماد برتوكول طوارئ جديد لمنع التلوث الناجم عن الأنشطة البحرية.
- إعتماد قائمة أولية بالمناطق ذات الحماية الخاصة والأهمية المتوسطية؛
- مجموعة من الخطوط التوجيهية لتنفيذ توصيات لجنة التنمية المستدامة في المتوسط؛
- إعلان المتوسط الخاص بقمة جوهانسبرغ.

غير أن الوزراء والمندوبين أعربوا عن قلقهم من التأخر في التصديق على الصكوك المعدّلة أو الجديدة التي أُقرت منذ عام ١٩٩٥.

وقد واصلت الأمانة تقييمها للأنشطة والهياكل، وتقدمت بميزانية ذات زيادة طفيفة تم فيها تقييد التكاليف الإدارية. كما وفرت الوثائق المالية معلومات أكثر شمولاً ووضوحا.

وثمة قرار رئيسي: أقرّت الأطراف مبدأ استخدام عملة اليورو في الحسابات اعتباراً من فترة السنتين المقبلة.

وستتوجه خطة عمل المتوسط إلى جوهانسبرغ محمّلة بقدر كبير من الإنجازات، بينها إنجازاتها في ميدان مكافحة التلوث البحري. ولكن هل استطاعت خطة عمل المتوسط بعد كل ذلك أن تتيح للبلدان المضي قدماً على طريق التنمية المستدامة؟ إن الاستعراض الاستراتيجي الذي اعتمدته لجنة التنمية المستدامة ورفعته إلى الأطراف المتعاقدة واضح كل الوضوح بشأن هذه النقطة.

فعلى الرغم مما تحقق منذ مؤتمر ريو، ولاسيما من حيث بناء القدرات، وتعميق الوعي العام، والتقدم المؤسسي، فإنه ما يزال هناك الكثير الواجب إنجازه لبلوغ التنمية المستدامة، حيث أن الحد من التلوث ليس إلا جانباً واحداً فحسب من جوانب هذه القضية الأساسية. وتشمل المسائل الرئيسية التي تتطلب اليوم استنباط المؤشرات والأدوات اللازمة للتدخل بشأنها ضبط العمران الحضري، والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية، وضبط الطاقة والنقل، وترويج السياحة مع احترام التوازنات البيئية والاجتماعية، وتحرير الاقتصاد والتجارة على نحو يحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة.

على أن بلدان المتوسط تعمل بصورة جماعية للعناية بهذه القضايا، وتدرك إدراكاً واضحاً طبيعة مسؤولياتها المشتركة إزاء الأجيال المقبلة. ذلك هو واقع بالغ الأهمية بالنسبة لخطة عمل المتوسط ومبعث للرضى والارتياح.

> قطعنا أشواطاً مهمة، لكن النصر ما يزال بعيد المنال

ذكر سمو الأمير ألبير، أمير موناكو، في خطابه الافتتاحي، أن هذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها الأطراف المتعاقدة في أمارة موناكو منذ سريان مفعول اتفاقية برشلونة قبل ربع قرن من الزمن.

وقال الأمير ألبير "إن هذا هو أيضاً الاجتماع الأول لأطراف البروتوكول الجديد المتعلق بالمناطق الخاضعة لحماية خاصة وبالتنوع البيولوجي في المتوسط، والذي نعلق عليه جميعاً أهمية خاصة وتبدي بلادي إزاءه كما تعلمون جميعاً التزاماً كاملا. كل ذلك يعرب عن مقدار سعادتي وفخري أن يلتئم على أرضنا هذا الجمع من الملتزمين بحماية بيئة المتوسط وإثرائها ومن العاملين على مدى أعوام طويلة من أجل مكافحة التلوث وآثاره الضارة على السكان، والبيئة، والاقتصاد في المناطق المتأثرة به".

ومضى الأمير ألبير إلى القول أنه "على الرغم من أن كل التدابير المتخذة على مدى أكثر من ٢٥ عاماً لم تُكلل بعد بالنصر، ألا أنها أسفرت بكل تأكيد عن إحراز تقدم ملموس".

الوعي

وأضاف الأمير ألبير "أود بادئ ذي بدء أن أشير إلى كل من انخرطوا في مهمة تعميق الوعي البيئي، الذي لم يكن ظاهرة شائعة في عقد السبعينات، وهو ما دفع بوالدي صاحب السمو وبالعلماء البارزين إلى إطلاق صيحة تحذير من موناكو. ويمكن ملاحظة هذا الوعي المتزايد اليومي في كل شواطئ المتوسط، ومما لا شك فيه أن خطة عمل المتوسط قامت في هذا الصدد بدور كبير الفعالية".

وبالإضافة إلى مسألة الوعي، فقد أكد الأمير ألبير أنه تم إحراز الكثير من التقدم في مكافحة التلوث الناجم عن الحوادث البحرية.

"وفي هذا الصدد فإن المركز الإقليمي للتصدي للتلوث البحري في حالات الطوارئ يضطلع بدور حاسم على الصعيد الإقليمي، بمساندة من الاتفاقات شبه الإقليمية، مثل خطة "راموج بول" التي أرسيت بمبادرة من موناكو".

"على أنه لا غنى عن المضي قدماً في هذا الميدان، ولاسيما فيما يتصل بمنع التلوث، ولهذا السبب فإن من بواعث السرور أن يكون بروتوكول الطوارئ قد خضع لتنقيح كامل في موناكو في اجتماع عُقد هنا في مطلع العام. ومن الضروري الآن ضمان توقيع هذا البرتوكول ودخوله حيز التنفيذ بسرعة".

التلوث من المصادر البرية

وفيما يتصل بموضوع التلوث الناجم عن مصادر برية قال الأمير ألبير أن التقدم المحقق على ضفتي بحرنا المشترك، ولاسيما من حيث بناء وحدات معالجة النفايات المائية، يشكل إنجازات حقيقية، ولو أن من الواجب علينا أن نظل يقظين لأن عدد النقاط الساخنة، كما توضح الوثائق المرفوعة إلى خطة عمل المتوسط، ما يزال كبيراً، كما أن إصلاح أمرها سيتطلب عقوداً عديدة".

"مشكلات التحول المناخي، والتنوع البيولوجي، والتصحر، وتلوث البحار هي مسائل تتعدى الحدود، ومن المستحيل التصدي لها ومعالجتها إلا في سياق التعاون الدولي الصادق".

الأمير ألبير

وقال الأمير ألبير "ولهذا السبب فإن من الضروري اتخاذ تدابير صارمة لضمان تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي، الذي صاغه واعتمده اجتماعكم، على وجه السرعة، ولحشد الإرادة السياسية للبلدان والجهات المانحة الدولية في هذا الصدد بغرض تحقيق تقدم ملموس ومحدد".

البيئة عالمية

ومضى الأمير ألبير إلى القول أنه "في الوقت الذي يمر في كوكبنا بأوقات عصيبة، فإن اجتماع أولئك المعنيين بالبيئة يجب أن يكون تعبيراً عن التعاون بين البلدان والثقافات. وينبغي أن يقتنع الجميع بأن البيئة إنما هي ذات طابع عالمي، وأنها ليست ملكاً لأحد على وجه التحديد، وأنها تعتمد علينا جميعاً، وأن من المتعذر تقسيمها وفقاً للحدود السياسية".

وأكد الأمير ألبير أن موناكو قد أبدت اقتناعها بالحاجة إلى مثل هذا التعاون، ولذا فقد التزمت، وخاصة منذ مؤتمر ريو، باتخاذ موقف نشط وحازم في ترويج التعاون الدولي، ولاسيما ضمن حوض المتوسط، وهو مهد عدد غفير من الحضارات.

وقال الأمير ألبير "لقد أشرت قبلاً إلى مؤتمر ريو، الذي كان لي شرف حضوره بصحبة سمو الأمير والدي، قبل ما

يقرب من عشر سنوات. وللمرة الأولى فقد ربطت الحكومات بين المشكلات البيئية وقضايا التنمية، نتيجة الإدراك المتعاظم بأن من المتعذر الفصل بينها".

التنمية المستدامة في المتوسط

"لقد أكد العقد المنصرم لتوه من جديد هذا الإتجاه، والكل مقتنع الآن بأن لا يمكن حل المشكلات البيئية الخطيرة على المستوى العالمي إلا من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة الحقيقية. ولهذا السبب فإن من الضروري اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفقر الذي يعتبر سبباً ونتيجة في وقت واحد للتدهور البيئي".

"ولقد تجلى الوعي المتصاعد في هذا الصدد على مدى عقد كامل أيضا. ويعتبر إقليم المتوسط مثالاً في هذا المجال، فقد تم إنشاء لجنة التنمية المستدامة في المتوسط بعد ثلاثة أعوام فحسب من مؤتمر قمة الأرض كهيئة للتشاور، والدراسة، وتوفير المشورة لبلدان المتوسط".

"ومنذ إنشاء هذه اللجنة عملت بشكل فعال، وإني لمسرور بأن استذكر أن موناكو، التي استضافت الدورة الخامسة لهذه اللجنة في عام ١٩٨٨، قد حظيت بشرف ترؤسها هذه السنة".

"على أن اللجنة المذكورة توضح أيضاً المصاعب التي قد تنشأ عندما يُدمج في العمل الإنمائي، أولئك المسؤولون عن الاقتصاد الذين لهم بكل تأكيد دور رئيسي في حماية البيئة، وفي تنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك بالاضافة إلى المجتمع المدني".

ينبغي إسماع صوت المتوسط عالياً في جوهانسبرغ

وفي ختام كلمته قال الأمير ألبير "خلال الأيام القادمة ستقومون باستعراض ما تحقق من تقدم وستحددون التدابير اللازمة للنهوض أكثر فأكثر ببيئة المتوسط".

"وإني واثق كل الثقة من فعالية الجهود المبذولة هنا والتي ستوفر، بكل تأكيد، نوعية أفضل من الحياة لكل من يعيش على شواطئ المتوسط. ويحدوني الأمل أيضاً بأن عملكم، وبالإضافة إلى منافعه التقنية، سيبعث برسالة سلام وتعاون في هذه الأوقات المضطربة. إن العمل الذي توشكون على إنجازه سيعود بالفائدة على كل تلك اللغات، والثقافات، والأديان المختلفة التي تستوطن حول هذا البحر".

"فليكن ذلك مثالاً لبقية أنحاء العالم، وليكن صوت المتوسط على وجه الخصوص مسموعاً في العام القادم في جوهانسبرغ أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة".

> سبع حقائق عن إمارة موناكو

N. CHATZIGEORGAKIDIS

الإقليم: تقع إمارة موناكو عند سفوح جبال الألب الجنوبية، وتطل على البحر المتوسط. وتبلغ مساحة الأمارة ١٩٥ هكتاراً؛ منها نسبة ٢٠ في المائة مستخلصة من البحر.

السكان: يبلغ عدد المقيمين نحو ٣٠ ٠٠٠ نسمة.
ومع المناطق المحيطة المباشرة فإن موناكو تشكل جزءاً من منطقة تضم زهاء ١٠٠ ٠٠٠ نسمة.

اللغة: اللغة الرسمية هي الفرنسية، غير أن معظم المقيمين يتحدثون أيضاً الإيطالية و/أو الإنكليزية.

عائلة غريمالدي: حكمت عائلة غريمالدي الأمارة على مدى سبعة قرون، ومن ثم فإنها إحدى أعرق الأسر الحاكمة في أوربا.

المؤسسات: يخضع النظام السياسي والمؤسسي لدستور عام ١٩٦٢. ونظام الحكم في موناكو ملكي وراثي ودستوري. ويتمتع الأمير بالسلطة التنفيذية. أما المسؤوليات الإدارية فملقاة على عاتق وزير الدولة الذي يعاونه مجلس حكومي مسؤول أمام الأمير. ويمارس الأمير والمجلس الوطني بصورة مشتركة السلطات التشريعية والمالية. أما السلطة القضائية، المستقلة عن الحكومة، فتمارسها المحاكم بأنواعها.

الاقتصاد: كان اقتصاد موناكو يستند في مطلع القرن العشرين إلى قطاعات السياحة الفاخرة، والتجارة، والصناعة الناشئة. أما اليوم فإن الأمارة تعتبر مركزاً اقتصادياً حيوياً ومصدراً هاماً للوظائف. وظاهرة البطالة شبه معدومة في الأمارة. وهناك أكثر من ١٠٠ منشأة صناعية يعمل فيها ٣٨ ٠٠٠ شخص. وتعتمد ميزانية الأمارة على الضرائب المفروضة على الصناعة، والتجارة، والخدمات، والفنادق، والعقارات.

اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي في المتوسط: تعتبر هذه اللجنة، التي أنشئت عام ١٩١٠، من بين أعرق الهيئات العلمية في العالم وأرسخها. ويستند تمويل اللجنة حالياً إلى مساهمات البلدان الأعضاء الاثنين والعشرين، وهي تساند شبكة علمية واسعة تضم نحو ٥٠٠ مؤسسة وأكثر من ٢٥٠٠ باحث.

www.monaco.gouv.mc

> من أجل تقوية إتفاقية برشلونة

مقابلة مع برنار فوترييه
وزير التعاون الدولي في مجال البيئة
والتنمية، في موناكو، ورئيس
مكتب الأطراف المتعاقدة

أمواج المتوسط: التزمت الإمارة بخطة عمل المتوسط منذ انطلاقتها، وهو التزام تعزز واشتد أكثر فأكثر على مدى السنوات الأخيرة. أنتم الآن تتولون منصب رئاسة مكتب الأطراف المتعاقدة، فما الذي سيشهده العامان المقبلان من مستجدات، برأيكم؟

برنار فوترييه: شكراً على إيرادكم هذه الحقائق. إن من الصواب القول أنه كلما انخرطت الأمارة أكثر فأكثر في أنشطة خطة عمل المتوسط، كلما تعمّق وعينا بأهميتها بالنسبة للمصالح في إقليمنا.
ولقد رسم اجتماع الأطراف المتعاقدة بجلاء مسارات عديدة علينا أن نتّبعها.
ويتعلق الأمر في المقام الأول بتنفيذ الاتفاقية المجدَّدة. وتثير البيانات التي ألقيت خلال الدورة الأمل في نفوسنا بأن هذه الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ بسرعة نسبياً. وبعد ذلك فإن علينا أن نبني على ما أرسي من أسس جديدة.

أمواج المتوسط: هل لديكم أي أفكار محددة أخرى عن هذه الأسس الجديدة؟

برنار فوترييه: إن الاتفاقية المجددة تسعى إلى توفير بعض الأدوات لتيسير أنشطة المتابعة. والآن علينا أن نسعى لكي تكتسب اتفاقية برشلونة القوة وتحظى بالاحترام، ولكي تكون خطة العمل مرجعاً لهيئات التمويل الثنائية ومتعددة الأطراف، ولاسيما الشراكة الأوربية المتوسطية.
وفي هذا الصدد فإن آمل في النهوض بالتفاهم المشترك بين ضفتي المتوسط، وهو أمر قد تكون موناكو، بالنظر إلى "حيادها"، في موقع يتيح لها تسهيله.
وأود أن أشير هنا إلى أمرين رئيسيين أتمنى أن يتحققا وهما: إحراز تقدم طيب فيما يتصل ببرنامج العمل الاستراتيجي للحد من التلوث الناجم عن المصادر البرية، بما يؤدي إلى تمويل مشروعات مفيدة، وتنفيذ بروتوكول "طوارئ" صالح للتطبيق الفعلي.

أمواج المتوسط: وماذا عن لجنة التنمية المستدامة في المتوسط؟

برنار فورترييه: إن لها لجنتها التوجيهية الذاتية التي يشارك فيها رئيس مكتب الأطراف المتعاقدة. وأنا على إطلاع واف على عمل لجنة التنمية المستدامة التي كان لي شرف ترؤسها في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.
وينصب اهتمامي بالدرجة الأولى على ضمان المشاركة الفعالة للجهات الفاعلة في الميدان الاقتصادي في لجنة التنمية المستدامة. وفي الوقت الراهن فإن هذه الجهات هي "الحلقة الضعيفة" في مجال التنمية المستدامة؛ وفي هذا الصدد فإن تركيبة اللجنة التي تقررت في موناكو مشجعة.

أمواج المتوسط: إن كل ذلك يمثل فحسب تصوراً لوجهة خطة عمل المتوسط، ولكن ماذا عن دورها في عمليات التسيير والإدارة البيئية والعلاقات بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف؟

برنار فوترييه: إن عام ٢٠٠٢ سيكون عاماً من النشاط الدولي المكثّف الذي سأشارك فيه لا بصفتي ممثلاً عن إمارة موناكو فحسب، بل وبوصفي أيضاً رئيس مكتب الأطراف المتعاقدة. وسأعمل على حث وفود البلدان المتوسطية على التجمع خلال هذه الأحداث الدولية بما يتيح لنا تحديد الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
وبالطبع، وكما تقرر في موناكو في الإعلان المتوسطي الذي تم اعتماده لقمة جوهانسبرغ، فإني آمل أن نثبت وجودنا في جوهانسبرغ وأن نبرز هويتنا المتوسطية.
وأود أن أضيف القول بأن علينا أن نرصد بعناية عملية إصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تشمل مختلف النواحي وتمضي قدماً على الطريق الصحيح.
على أن علينا أن نكفل عدم إخلال الشواغل المشروعة المتصلة بالكفاءة والتسيير الرشيد بالنظم التي تعمل بسلاسة مثل نظام برشلونة. وعلى العكس فإن هذه الشواغل يجب أن تضفي على مثل هذه النظم المزيد من الزخم.

مختبر إقليمي إسمه المتوسط

عند وصفه للمتوسط بأنه "مختبر إقليمي" قال كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في خطابه أمام اجتماع موناكو "إننا نجد هنا بلداناً غنية وأخرى أقل غنى، كما نجد التقاليد العريقة والتكنولوجيات الحديثة، والثقافات المختلفة والمفاهيم المتنوعة، والتوترات السياسية والمسارات المتباينة للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، ناهيك عن التحديات البيئية الماثلة".

"وفي هذا البحر شبه المغلق فإننا نشهد كذلك ضغوطاً ديموغرافية، ونمواً سكانياً هائلاً، وحركة نقل بحري خطرة وكثيفة، وإدارة غير مناسبة أو غير كافية للمناطق الساحلية الشاسعة، التي غالباً ما شهدت حركة عمران سريعة وفوضوية. إنه إقليم يواجه شح الماء، وتعرية التربة، وتدهور النظم الإيكولوجية، وانتشار التصحر...

"ولقد كانت الخطورة البالغة لهذه التحديات وغيرها هي التي دفعت ببلدان المتوسط والاتحاد الأوربي للعمل معاً في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحت رعايته".

وأكد توبفر أن خطة عمل المتوسط كانت على الدوام أكثر من مجرد أداة تقنية لمكافحة التلوث. "إنها منتدى استثنائي حيث تضم فيه كل الأطراف جهودها رغم ما بينها من خلافات، وذلك للحفاظ على حوضها المشترك، وحاضرها، ومستقبلها".

تهنئة لموناكو ...

وأشار المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى انتخاب موناكو لقيادة خطة عمل المتوسط على مدى العامين القادمين وقال "أهنئ من كل قلبي موناكو على انتخابها، فهو يتماشى مع تاريخها العريق في ميدان البيئة".

"ولقد بدأ هذا التاريخ قبل نحو قرن كامل مع إنشاء اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي في البحر المتوسط، وهي هيئة من أقدم وأرسخ المنظمات العلمية المشتركة بين الحكومات في العالم".

"وأني على ثقة من أن إنتخاب موناكو سيوفر زخماً جديداً لالتزام خطة عمل المتوسط بهدف حماية الإقليم من كل أنواع التلوث جنباً إلى جنب مع الترويج المستدام لنهج التنمية المستدامة".

وشدد كلاوس توبفر في هذا الصدد على أن أنشطة نشر الوعي وتعميم المعلومات ستكتسب أهمية متزايدة قائلاً "إن علينا أن نتخذ التدابير الصحيحة. غير أن ذلك لن يكفي! إن علينا أيضاً أن نوضح للناس ما نقوم به ...، ففي نهاية المطاف نحن نعيش في مجتمع تتوجه أنظاره وأسماعه إلى وسائل الإعلام".

... وإلى مالطا

"وتجيء موناكو خلفاً لمالطا التي تمتعت خطة عمل المتوسط في ظل رئاستها بزخم قوي. وقطعت هذه الخطة، بقيادة مالطا، شوطاً بعيداً على طريق نهجها الجديد، الذي بدأ تطبيقه عام ١٩٩٥، والرامي إلى عدم اقتصار الجهود على رصد التلوث البحري ومكافحته دون غيره".

"وحثت مالطا كل شركائها في إطار الخطة على إدراج جميع المشاغل البيئية وبصورة تدريجية في سياساتها وخططها، بغية تحقيق الهدف الأسمى للتنمية المستدامة".

"إن المتوسط إقليم غني بتاريخه، غني بتراثه الثقافي، غني بمناظره الطبيعية الخلابة وتنوعه البيولوجي. ويجتذب هذا الإقليم ما يصل إلى ٢٠٠ مليون زائر سنوياً، وهو ما يمثل نحو ثلث النشاط السياحي في العالم. على أن المتوسط ليس هذا فحسب. إنه أيضاً مختبر إقليمي"

كلاوس توبفر

وأعرب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن أمله في أن تتسم عملية المصادقة على كل الصكوك القانونية بالدينامية المطلوبة، بحيث يسري مفعولها خلال وقت قريب وقال "إنني أعتقد أن ذلك سيكون مفيداً للغاية بالنسبة لهذا الإقليم بالذات".

خطة عمل المتوسط ... بعد عشر سنوات

"لقد كانت خطة عمل المتوسط دينامية على الدوام. وعلى سبيل المثال فلقد كانت البادئة، بعد مؤتمر الأرض عام ١٩٩٢، في تكييف مهمتها، على المستوى الإقليمي، لتنسجم مع قرارات جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وجرى اعتماد جدول أعمال متوسطي للقرن الحادي والعشرين وعُدلت اتفاقية برشلونة عام ١٩٩٥ لإضفاء الصبغة القانونية على الالتزامات المقدمة في ريو".

"وفي العام ذاته، بدأت خطة عمل المتوسط بمنح الأولوية لتنفيذ الأهداف المحددة لبرنامج العمل الشامل في الإقليم. ومن ثم جرى تعديل برتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية بعد عام من ذلك، وهو ما أدى إلى إرساء برنامج العمل الاستراتيجي لمكافحة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية.

"وقد لقي هذا البرنامج دعماً قوياً من المرفق العالمي للبيئة. وأني أمل بإخلاص بأن يتم التوصل إلى تجديد طيب لموارد هذا المرفق لخدمة الأنشطة المقبلة. وثمة مداولات دائرة حالياً بهذا الشأن وأعتقد أن بمقدورنا أن نبرهن عبر هذا المشروع هنا في المتوسط على مدى أهمية هذه الأداة وضرورة توفير المساندة المالية لها".

وأكد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن "برنامج العمل الاستراتيجي قد انتقل هذا العام من النظرية إلى التطبيق

>> مختبر إقليمي إسمه المتوسط

عبر استراتيجيته التشغيلية".

"وفي الوقت ذاته فقد قامت خطة عمل المتوسط بتحديث إحدى أدواتها القانونية الأساسية من خلال إعداد المشروع الجديد لبروتوكول الطوارئ. ويلبي هذا المشروع الحاجة الملحة لمنع التلوث الناجم عن الحوادث والتسربات. ويلاحظ برنامج الأمم المتحدة بارتياح أن هذا البروتوكول سيوقع قريبا".

الأكثر نجاحاً، وبدون منازع ...

وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المتوسط كان الإقليم الرائد في كل هذه الميادين، وذلك بفضل التزام الأطراف المتعاقدة. "ومن بين مختلف برامج البحار الإقليمية فإن خطة عمل المتوسط هي الأكثر نجاحاً دون شك، وربما شاركتها في ذلك خطتا بحر البلطيق والبحر الكاريبي. وخطة عمل المتوسط هي بحق المشروع الرائد". "وهذا هو السبب في أهمية المصادقة على بروتوكولاتها، بحيث تكون مرة أخرى مثالاً طيباً للأقاليم ولبرامج البحار الأخرى ...".

وفي ضوء القدرة الجلية لخطة عمل المتوسط على التكيف مع التحديات والقوانين البيئية الجديدة، فإن من الواجب إنجاز نظامها القانوني المحدث، وتنفيذه، وتعميمه، كما يقول توبفر. "وهنا فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعو الأطراف جميعاً إلى التعجيل بوتيرة عملية التصديق بحيث يتم الانتهاء منها قبل قمة جوهانسبرغ".

خطة عمل المتوسط والشراكة الأوربية المتوسطية

وأضاف توبفر أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشجع خطة عمل المتوسط على المضي قدماً في تعاونها مع كل الهيئات الدولية والإقليمية المعنية، مع تركيز مكثف على أوربا، وذلك من خلال الشراكة الأوربية المتوسطية.

"وسيقود المؤتمر الأوربي المتوسطي لوزراء الخارجية، الذي عُقد في بروكسل في ٥ و٦ نوفمبر/تشرين الثاني، إلى المؤتمر الوزاري الأوربي المتوسطي الثاني بشأن البيئة الذي سيلتئم شمله في يوليو/تموز في أثينا".

"وسيمثل ذلك فرصة لتنظيم تعاون كفوء وتساوق بين مختلف المنتديات الدولية، بين جملة أمور. وهكذا فإن الطريق معبد وثمة إشارات واضحة لكلا الطرفين".

شجاعة لجنة التنمية المستدامة في المتوسط

"كما أُعرب عن التهاني للاستعراض الاستراتيجي الذي أعدته لجنة التنمية المستدامة في المتوسط. وهذا الاستعراض هو وثيقة ممتازة تعكس التزام برنامج البحار الإقليمي الرائد هذا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة".

"وفي المقام الأول فإن استعراض لجنة التنمية المستدامة يثني على مساهمات المجموعات الرئيسية من داخل المجتمع المدني، ويعرض آراءها على قدم المساواة مع آراء الحكومات". "ولقد علمت بسرور بالغ أن تحضير المنظمات غير الحكومية لهذا المؤتمر كان ناجحاً للغاية وإني أحض القطاع الخاص على المضي في هذا الاتجاه أيضا".

وقال إن لجنة التنمية المستدامة في البحر المتوسط أبدت شجاعة في تناولها للمشكلات القائمة. "فيشرح استعراضها الاستراتيجي، مثلاً، أنه مهما كانت أهمية الجهود المبذولة، فإن تأثير السياسات البيئية على السياسات الإنمائية ما يزال ضئيلاً للغاية، وأن هذه السياسات البيئية مفتتة إلى درجة تحول دون التصدي للموضوعات الشاملة بحيث تغدو سياسات متكاملة".

"ويخلص الاستعراض إلى أن سياسات التنمية المستدامة تعتمد اعتماداً مفرطاً على القطاع العام، في حين أنه عليها أن ترسي علاقات شراكة مع القطاعين العام والخاص على حد سواء. كما يلفت الانتباه إلى الحاجة إلى تضحي المشاركة الدينامية للمنظمات غير الحكومية مظهراً من المظاهر الاعتيادية".

وتعرب لجنة التنمية المستدامة عن أملها بأن يوفر هذا التوازن زخماً سياسياً متجدداً لجهود التنمية المستدامة الإقليمية وأن يشكل دليلاً واقعياً للتعامل مع التحديات الماثلة للأقاليم الأخرى في العالم التي تسعى إلى تحويل مبادئ التنمية المستدامة إلى تدابير عملية.

"وبشكل عام فإنها تمهد الطريق للاستراتيجية المقبلة للتنمية المستدامة في المتوسط".

قمة من أجل التنمية لا من أجل البيئة

وأكد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن كل ذلك يعكس الوعي العميق لخطة عمل المتوسط بأن قمة جوهانسبرغ لن تكون قمة بيئية، بل قمة للتنمية المستدامة.

"إنني أعتقد أننا سنؤكد ذلك مرة بعد أخرى، فهذا هو الموضوع الرئيسي. ومن واجبنا ألا نخيب آمال الرأي العام العالمي. وينبغي أن نعالج على وجه الخصوص العلاقات المتبادلة بين البيئة و الفقر، وبين البيئة والصحة، وبين البيئة والأمن الغذائي".

"ومن الواجب أن تكون قمة جوهانسبرغ معلماً من المعالم وخطوة ذات وجه إنساني على طريق التنمية. كما يتعين أن تكون اتفاقاً جديداً على تحقيق الازدهار المسؤول للجميع. وإني أعتقد أن علينا أن نؤكد أننا بحاجة إلى هذا الازدهار المسؤول لكل الناس في مختلف أنحاء العالم".

"لقد كان ذلك سمة لكل أنشطتكم. وعبر لجنة التنمية المستدامة في المتوسط فقد خلصتم، ضمن جملة أمور، إلى أن أهمية المتوسط ستزداد ،أكثر من أي وقت مضى، كقناة تتحرك عبرها الموارد الحيوية ...".

... وأنتم تؤكدون أن كل التنبؤات الاقتصادية تتطلب شعوراً بالاستقرار البيئي، وإحساساً بالتنوع، وشعوراً بالاحترام إزاء تطور التنوع الثقافي والروحي في الماضي وضمن إطار التنمية المستدامة.

وهذا هو في الواقع لب الأمر".

إعلان البحر المتوسط لقمة جوهانسبرج

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة
المجتمعين في موناكو في الفترة ١٤-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١
في إطار خطة عمل البحر المتوسط،

إذ تأخذ في الاعتبار مشروع الإعلان الذي أعده أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة المجتمعين في تونس في الفترة ١٤-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠،

وقد درست التقدم المحرز تجاه التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، وعلى ضوء الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - والحاجة إلى منهج متكامل،

إذ تسلم بأن الإدارة العليا الجيدة، القائمة على العمليات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان ولاسيما حقوق النساء والأطفال، وتعزيز العدل والقانون الدولي والقضاء على الفقر وتمكين السكان المعنيين من القيادة وإقامة السلم والأمن القائمين على الشرعية الدولية، هو شرط أساسي للتنمية المستدامة،

إذ تؤكد على أهمية الطابع المتفرد للبحر المتوسط باعتباره منطقة إيكولوجية وميدان للتضامن ووظيفة في تقريب الثقافات المختلفة على نحو أوثق،

وإذ تؤكد أيضاً على الحاجة إلى تشجيع استراتيجيات التنمية المستدامة في المناطق الإيكولوجية مثل البحر المتوسط، وكذلك اللجان الإقليمية المرتبطة به،

وإذ تسلم بمساهمة أنشطة وتوصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في تعزيز التنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية وشبكاتها النشطة في البحر المتوسط والمجموعات الاجتماعية الاقتصادية والسلطات المحلية والمجتمع العلمي التعليمي ووسائل الاعلام باعتبارهم عاملين وشركاء في التنمية المستدامة،

إذ تؤكد على أثر العولمة وتكثيف عمليات التبادل الاقتصادي والثقافي والسياحي والمخاطر التي يتعرض لها التراث الطبيعي والثقافي والخاصية المتفردة للبحر المتوسط،

وإذ تشعر بالقلق من الضغوط على البيئة والتنوع البيولوجي وتدهور الغابات والأراضي الرطبة والتصحر وتدهور الأرض واستمرار الممارسات غير المستدامة في الأجل الطويل مثل استغلال السواحل والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية المعرضة للتأثر ولاسيما المياه وتركيز الأنشطة السياحية وزيادة توليد النفايات المنزلية الصلبة والصناعية وزيادة استهلاك الوقود الحفري الذي يساهم في آثار غازات الاحتباس الحراري والأخطار الطبيعية والتكنولوجية ذات العلاقة وكذلك انتشار الإنتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة،

وإذ تشعر بالقلق من زيادة التفاوت بين الموارد البشرية والمالية المتاحة والتحديات التي تواجهها،

تتفق على ما يلي:

التنمية الإجتماعية

ينبغي التصدي للثغرات المتزايدة في الدخول بين بلدان الشمال والجنوب في المنطقة وبين القطاعات الغنية والفقيرة في مجتمع كل بلد. ويؤكدون على التزامهم لتحقيق أهداف عام ٢٠١٥ وتجاوزها في القضاء على الفقر الواردة في قمة الألفية، من خلال تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج إقليمية وطنية ملائمة للمساواة بين الجنسين للتصدي للفقر بفاعلية. ويشمل هذا القضايا الآخذة في الظهور نتيجة لاتجاهات الهجرة ومراحل الانتقال الاقتصادي التي خلقت أشكالاً جديدة من الفقر.

إن حماية الصحة والتنمية والاستخدام الرشيد لموارد الرعاية الصحية هي عناصر أساسية للتنمية المستدامة في المنطقة.

إن المنطقة تحتاج إلى استثمار في بناء القدرات وتمكين الشباب من تولي القيادة. وتلتزم بلدان البحر المتوسط باستعراض وإصلاح و/أو وضع استراتيجيات للتدريب والاتصالات والمعلومات وكذلك التعليم السليم لتنمية رأس المال البشري المطلوب لتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي تأمين حصول جميع السكان على التعليم العام بما في ذلك التعليم من أجل البيئة والاستدامة.

>> إعلان البحر المتوسط لقمة جوهانسبرغ

إدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث

هناك حاجة لإجراءات على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية بالتعاون مع جميع العاملين للحماية الفعّالة لنوعية البيئة البحرية المتفردة هذه، وتيسير الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتعزيز الإدراة المتكاملة لموارد المياه على مستوى مجمعات المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي الغني للمنطقة ومكافحة التصحر وتدهور الأرض بفاعلية.

ونظراً لأن منطقة البحر المتوسط تجذب ثلث السياحة الدولية، ينبغي تشجيع السياحة المستدامة التي تحترم البيئة والمناظر الطبيعية.

وينبغي التصدي للمخاطر الطبيعية والتكنولوجية بشكل منتظم واعتماد تدابير وقائية على جميع مستويات الإدراة العليا وضمان سلامة السكان وممتلكاتهم وكذلك البيئة الطبيعية والتراث الثقافي.

وينبغي تناول مسألة المياه النظيفة والآمنة وإنتاجية الأرض والأمن الغذائي على الصعيدين الإقليمي والوطني من خلال تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة وأنماط الاستهلاك غير المضرة بالبيئة.

إن المشاركة في الطاقة المتجددة السليمة بيئياً، ولاسيما الشمسية وباستخدام الرياح والطاقة الحرارية الأرضية في مجموع إنتاج واستخدام الطاقة الأولية ينبغي زيادتها بشكل كبير وينبغي تشجيع التكنولوجيات ذات الكفاءة في الطاقة.

ينبغي تشجيع السياسات من أجل الإدارة الآمنة، وكلما كان ممكناً، القضاء على التلوث الصناعي والمواد الكيميائية الخطرة في المنطقة وتنفيذها.

إن شبكات الرصد والمراصد ونظم جمع المعلومات ينبغي ربطها معاً بفاعلية من أجل أغراض تحليل الاتجاهات طويلة الأجل ووضع سياسات للإدارة ملائمة.

الإطار المؤسسي والقانوني

تتطلب التنمية المستدامة تكامل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عمليات اتخاذ القرارات وإجراءات التخطيط وسن القوانين على جميع المستويات.

وينبغي أن توفر الأطر المؤسسية والقانونية حصول الجمهور على معلومات بيئية والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق العدل. إن تنفيذ مبدأ الحذر والغُرم على الملوث ومبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة ضرورية في جميع السياسات ذات العلاقة.

تدعم الأطراف المتعاقدة جهود تعزيز الإدارة البيئية العالمية العليا وتساهم من أجل تحقيقها في منطقة البحر المتوسط.

إن زيادة فاعلية الإطار القانوني الدولي الذي توقعه مؤتمر ريو يتطلب من البلدان تنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وكذلك التصديق على اتفاقية روتردام واتفاقية استوكهولم وبروتوكول كارتاخينا وبروتوكول كيوتو وتنفيذها. إن التقدم المحرز في مؤتمر الأطراف السابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ الذي استضافته مراكش في بلد من جنوبي البحر المتوسط هي مساهمة قيمة تجاه التنمية المستدامة ينبغي أن تساهم في تنفيذها خطة عمل البحر المتوسط.

إن المستوى الإقليمي مهم جداً في تعزيز التنمية المستدامة. ومن أجل هذه الغاية، جددت الأطراف المتعاقدة خطة عمل البحر المتوسط ونقّحت إتفاقية برشلونة لعام ١٩٧٦ وبروتوكولاتها واعتمدت بروتوكولات جديدة واتفقت على آلية للإبلاغ لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التزاماتها. وتوفر لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أداة قيمة لتعزيز المشاركة مع المجموعات الرئيسية ولاسيما من خلال الأفرقة العاملة بشأن المياه والسياحة والصناعة. وتسعى الأطراف أيضاً إلى دعم العلاقات بين الشراكة الأوروبية المتوسطية وخطة عمل البحر المتوسط.

الإدارة العليا واللامركزية والمشاركة

ينبغي تدعيم دور المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية للإدارة العليا والمشاركة وهياكل اتخاذ القرارات في البحر المتوسط.

ينبغي على البلدان أن تُيسر تنفيذ توصيات وخطط العمل المشتقة من جداول أعمال القرن ٢١ المحلية وإقامة أُطر مؤسسية ملائمة من خلال توفير أو تيسير حصول السلطات المحلية على الوسائل الكافية.

ينبغي أن تضع جميع البلدان والمجموعات الرئيسية في المنطقة وتنفذ استراتيجيات للإستدامة عملية ومستهدفة على

المستويات المختلفة للإدارة العليا، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لموارد المياه والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ولاسيما الهادفة إلى خفض الضغوط على المناطق الساحلية.

التعاون والشراكة والتمويل

بما أن العولمة هي عملية سريعة ولا يمكن الرجوع عنها وقوية، عقدت بلدان البحر المتوسط العزم على تحقيق فوائدها والتصدي إلى أي جوانب ذات تأثيرات ضارة على التماسك الاجتماعي ونوعية البيئة والكيانات الثقافية وذلك من أجل تعزيز التنمية المستدامة، ولاسيما في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة القادمة والتوسع في الاتحاد الأوروبي المقترح.

ينبغي المشاركة في المعرفة العلمية بشأن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الكفاءة الإيكولوجية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وتشجيعها، ويتعين على المراكز الإقليمية في البحر المتوسط أن تقوم بدور مهم في هذا الصدد.

إن الموارد المحلية وتحرير التجارة الذي يتمشى مع حماية البيئة والتدفقات المالية الخاصة ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر هي أساسية لإيجاد الموارد من أجل التنمية المستدامة. وينبغي زيادة التمويل الوطني زيادة كبيرة بينما ينبغي تشجيع الحوافز من أجل الاستثمارات البيئية والمسؤولة اجتماعياً وينبغي إزالة الإعانات الضارة بالبيئة تدريجياً.

ينبغي زيادة التمويل متعدد الأطراف والثنائي الدولي أو الإقليمي المتاح بمقتضى المعونة الإنمائية العامة زيادة كبيرة وتكييفه على نحو أفضل على برامج حماية البيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط.

ينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى الوصول إلى هدف معونة الأمم المتحدة المقبول بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الإجمالي الوطني في أسرع وقت ممكن. ويجري الترحيب بالتزام رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، في حزيران/يونيو ٢٠٠١، بتحقيق تقدم ملموس نحو التوصل إلى هذا الهدف قبل قمة جوهانسبرج.

ينبغي تعزيز الموارد الجديدة والإضافية للتمويل والآليات المالية الابداعية التي تحترم مبادئ التنمية المستدامة مثل إلغاء الديون مقابل صيانة الطبيعة والتنمية المستدامة وكذلك آليات التنمية النظيفة الواردة في بروتوكول كيوتو.

إن هذه المبادرات تشكل آليات للتضامن من أجل شراكة متوسطية حقيقية وفعّالة.

ومن أجل هذه الغاية، تقرر الأطراف المتعاقدة:

- وضع أو تنقيح استراتيجياتها للتنمية المستدامة على ضوء نتائج قمة جوهانسبرج والاتفاقيات التي تم التوصل إليها أعلاه؛
- وضع سياسات للتنمية الإقليمية بما في ذلك صيانة رأس المال الطبيعي؛
- تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والمالية والقانونية الملائمة لتعزيز أهداف خطة عمل البحر المتوسط كما تم تجديدها في عام ١٩٩٥، مع إيلاء الاهتمام الى الاعتبارات الإجتماعية الاقتصادية ولاسيما في بلدان شرقي وجنوبي البحر المتوسط؛
- تعزيز عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ومساهمتها في تعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط في إطار اتفاقية برشلونة واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ توصياتها ومقترحاتها من أجل العمل؛
- تشجيع إقامة نظم للمعلومات والرصد والتقييم بشأن حالة البيئة والتنمية المستدامة على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية؛

وتدعـو:

حكومات البحر المتوسط إلى زيادة مواردها المكرسة لتلبية هذه الالتزامات؛

المنظمات الدولية والجماعة الأوروبية لتحسين الموارد المخصصة وزيادة التآزر والدعم المتبادل بين برامجها المنفذة في البحر المتوسط من أجل تلبية احتياجات المنطقة بطريقة أكثر فاعلية؛

الأمم المتحدة إلى النظر في احتياجات وموارد المناطق الإيكولوجية مثل البحر المتوسط عند تناول قضايا التنمية المستدامة.

>> حماية خاصة للبدائع الطبيعية المعرضة للخطر

المعتدلة، وانعدام الصقيع، والأهم من ذلك بالقُحل الشديد.

٤) بحيرة مار مينور والساحل الشرقي لمورسيا (إسبانيا). تعتبر مار مينور أضخم بحيرة شاطئية داخلية في إسبانيا. وتضم هذه المنطقة سبخات، وبواد ملحية، وبعض الجبال البركانية.

R. TINARELLI

٥) كاب دي كريسوس (أسبانيا). تشكل شبه جزيرة كاب كريسوس آخر نتوء في سلسلة بيركسيس. والشريط الساحلي منحدر جداً ومسنن بالجروف والمداخل العميقة.

٦) جزر ميداس (أسبانيا). يوفر الطابع الجيري لأراضي هذه الجزر السبع بما يتخللها من أنفاق وكهوف عديدة وما تحتويه من مواد عضوية غنية موئلاً مناسباً للأحياء البحرية الوافرة في هذه المنطقة.

٧) جزر كولمبريتس (أسبانيا). تضم هذه الجزر، المتسمة بالعزلة وضآلة الرقعة، أنواعاً متوطنة وكذلك مستوطنات تكاثر للطيور البحرية النادرة.

٨) بور كروس (فرنسا). أُدرجت هذه المنطقة، منذ عام ١٩٦٣، في قائمة المراتع الوطنية، وهي تمتد فوق بيئات برية وبحرية على حد سواء. وتصل مساحة الرقعة تحت المائية التي تغطيها المنطقة إلى أكثر من ١٣٠٠ هكتار وهي مشهورة بما تضمه من أنواع وموائل متنوعة باهرة.

٩) جزر كنيس (تونس). يتسم هذا الأرخبيل، الذي يقع على مسافة تقرب من ميلين من البر، بالنظام الإيكولوجي المدي الذي يندر مثيله في المتوسط.

١٠) لاغاليت (تونس). يتميز هذا الأرخبيل، المؤلف من ٦ جزر وجزيرات، بسماته الجيولوجية والتضاريسية المتنوعة (سفوح حادة، وجروف منحدرة تحت الماء) وكهوفه العديدة التي يمكن أن توفر الملجأ لفقمة الراهب.

١١) زمبرا وزمبريتا. تقع هاتان الجزيرتان إلى الشمال الشرقي من تونس وتضم عدة موائل بحرية مثل البراري البوزيدونية، والكهوف والقيعان الصخرية.

١٢) المحمية الفرنسية الإيطالية المونتاكية. أُنشئت هذه المحمية بموجب اتفاقية ثلاثية أبرمتها حكومات فرنسا، وإيطاليا، وأمارة موناكو (روما، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٩)، وهي تغطي مساحة ٨٧ ٠٠٠ كيلومتر مربع في الجزء التيراني-الكورسيكي-البروفنسالي من المتوسط، بما في ذلك المياه الساحلية والمياه الوسطية والسطحية للمنطقة.

A. BOUAJINA / ASSOCIATION GEXS

وسيتولى مركز الأنشطة الإقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة إخطار المنظمات الدولية المختصة بالقائمة وبالتدابير المتخذة في المناطق ذات الحماية الخاصة والأهمية المتوسطية، وسيعمل على ضمان التناسق بين شبكة المناطق المذكورة والشبكات المعنية الأخرى.

>> هذه هي محمية الدلافين والحيتان

الحوتيات الحلقات النهائية في تلك السلاسل.

وضمن هذه المملكة اللاقاعية الشاسعة تتطور الحوتيات، وهي النوع الرئيسي الخاضع للحماية في المنطقة، بكل تنوعها. وهناك ١٢ نوعاً مختلفاً منها يتراوح عدد أفراد عشائرها بين عدة عشرات الآلاف من الأفراد (بالنسبة لبعض الدلافين) وألف فرد فقط (للحوت الزعنفي، وهو النوع الأبرز في المنطقة).

ورغم أن إنشاء المحمية يستهدف تحديداً الحوتيات، فإن من المنتظر أن تنتفع أنواع أخرى من تدابير الحماية والإدارة فيها.

G. TORCHIA

SPECIALLY PROTECTED AREAS / REGIONAL ACTIVITY CENTRE (SPA/RAC)
Boulevard de l'Environnement | PB 337 | TN-1080 Tunis cedex tel 0021 6 1 76 57 60 fax 0021 6 1 79 73 49 e-mail car-asp@rac-spa.org.tn website www.rac-spa.org.tn

على طريق الحد من التلوث

يشكل اعتماد الاستراتيجية التشغيلية لبرنامج العمل الاستراتيجي لمكافحة التلوث من المصادر البرية، نقطة الانطلاق لعملية تدريجية تستغرق ٢٥ عاماً وترمي إلى الحد الفعال من التلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية في إقليم المتوسط.

اعتمدت الأطراف المتعاقدة رسمياً الاستراتيجية التشغيلية لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لمكافحة المصادر البرية للتلوث.

وتحدد هذه الاستراتيجية جدولاً زمنياً للتنفيذ يبدأ بقيام بلدان المتوسط بتقدير كمية كل مادة ملوِّثة من المواد التي يستهدفها برنامج العمل الاستراتيجي والتي تُطلق من المناطق الساحلية، أي من المواقع الصناعية القائمة فيها. وهذه المرحلة الهامة، التي تسمّى تقنياً مرحلة "الميزانية القاعدية"، يجب أن تُرسى عام ٢٠٠٣.

وبعد إعداد قائمة جرد المواد الملوِّثة الصناعية هذه، وحال قيام كل بلد بوضع خطة عمل وطنية، فإن من المفترض أن تنطلق عملية الخفض الفعلي للمواد الملوِّثة بحلول عام ٢٠٠٥.

الجهود المطولة التي حققت ذلك

وجاء هذا ثمرة لجهود مطولة. وفي الحقيقة فقد تم الاتفاق على أن وضع خطط العمل الوطنية يستدعي قيام بلدان المتوسط، وبمساندة من خطة عمل المتوسط، بتنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ بتمويل من المرفق العالمي للبيئة، والفرع الفرنسي للمرفق المذكور، إلى جانب الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.

ومن الواجب أن توضع خطط العمل الوطنية بالاستناد إلى تحليل تشخيصي وطني تجريه السلطات القطرية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ولم يكن اعتماد مفهوم "الميزانية القاعدية" بالأمر السهل. فقد كان السؤال المطروح هو ما إذا كان على بلدان المتوسط اتباع "نهج المقدار التفاضلي" أو "نهج المقدار الموحد" عند صياغة استراتيجية تشغيلية ترمي إلى الوفاء بالتزاماتها في ظل برنامج العمل الاستراتيجي.

F. ABOUSAMRA

عينة قاعية من شرق المتوسط
٣٠ سم من الفضلات البلاستيكية على عمق ٢٠٠ متر

مقدار موحد أو مقدار تفاضلي؟

يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم التفاضل بأشكال تطبيقه المختلفة المستندة إلى كميات المواد الجاري إطلاقها، وكميات الخفض، وإلى تكلفة الخفض هو "القاعدة الذهبية"، إذ أنه سيسمح بالمراعاة الجزئية لكل بلد منفرد فيما يتعلق بما يطلقه من كميات المواد الملوِّثة في البحر المتوسط وكذلك نصيبه النسبي في تدهور البيئة البحرية.

على أنه نتيجة حسابات معقدة لمختلف معايير التفاضل فقد ساد الاقتناع بأن هذا النهج غير قابل للتطبيق في السياق المتوسطي الحالي. وببساطة فإنه غير قابل للقياس الكمي أو التتبع سواء على المستوى القطري أو الإقليمي.

ثم جاء دور نهج "المقدار الموحد". ويرتكز هذا النهج على اعتماد مقدار الخفض ذاته الذي تم الاتفاق عليه بموجب أحكام برنامج العمل الاستراتيجي وذلك بالنسبة لكل بلدان المتوسط، بغض النظر عن ظروفها القطرية. وفي هذا السياق فإن عملية التقدير تشير إلى أن تطبيق نهج "المقدار الموحد" سيتيح للبلدان الوفاء بالتزاماتها في ظل برنامج العمل الاستراتيجي بطريقة أكثر إنصافاً وقابلية للتتبع.

فؤاد أبو سمرة
خبير الكيمياء البيئية
برنامج "ميد - بول"

مصر تبدأ عملية جرد المواد المضرّة المحتملة

أستهلت مصر المشروع المتوسطي الرائد الأول لسجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها، في محافظة الإسكندرية. ويرمي هذا المشروع إلى إنشاء قاعدة بيانات بيئية عن المواد الضارة المحتملة التي يتم إطلاقها أو نقلها عبر الهواء، والماء، والتربة نتيجة أنشطة قطاعات الصناعة والزراعة والنقل، أو بفعل نقل النفايات خارج مواقعها لأغراض المعالجة و/أو التصريف.

وقد شهدت مدينة الإسكندرية بين ١٠ و٢٠ كانون الأول/ديسمبر عقد حلقة عمل ضمت ٣٤ مشاركاً من جهاز شؤون البيئة المصري، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الشريكة الصناعية، إلى جانب مراقبين من كل من تونس وسورية. واعتمدت بذه الحلقة قائمة تضم ٥١ مادة كيميائية وبعض المواد المخبرية التي تطلق في الهواء، والماء، والتربة، أو التي تنقل خارج مواقعها. كما أقرت الحلقة نموذجا خاصا بالإبلاغ عن عمليات الإطلاق والنقل تلك.

CO-ORDINATING UNIT FOR THE MEDITERRANEAN ACTION PLAN
MED POL 48, Vassileos Konstantinou Avenue | GR-11635 Athens tel 0030 10 72 73 131 fax 0030 10 72 53 196/7 e-mail medpol@unepmap.gr

> الإهتمام ينصب على التمدين، والصناعة، والتجارة الحرة

استعرض الاجتماع غير العادي الذي عقدته لجنة التنمية المستدامة في المتوسط في إمارة موناكو نتائج البحوث التى أجرتها فرق العمل المتخصصة فى هذه الميادين الثلاثة.

> الإدارة الحضرية

بعد نصف قرن من عمليات التمدين المكثّفة وما صاحبها من تحول في أنماط الحياة والاستهلاك، فإن المجتمعات المتوسطية قد اكتسبت طابعاً حضرياً سائداً.

وبحلول عام ٢٠٢٥ فإن أكثر من ٧٠ في المائة من أبناء المتوسط سيعيشون على الأرجح في المدن، مع تسجيل أعلى معدلات نمو في هذا الصدد على الشواطئ الجنوبية والشرقية.

ومثالب التمدين في الإقليم معروفة جيدا. وتشمل هذه المثالب شدة تركز الأنشطة الاقتصادية الملوِّثة مثل الأنشطة الصناعية، وزيادة إنتاج النفايات، وتدهور الضواحي السكنية، وتصاعد استهلاك الموارد المتجددة وغير المتجددة، والتنافس على المساحات المتاحة.

كما أن المناطق الحضرية المتوسطية تخضع أيضاً للاتجاهات العالمية السائدة. وعلى وجه الخصوص الاتجاه نحو تفكيك الهيئات المركزية، وهو ما يؤثر على عمليات اتخاذ القرارات والإدارة المحلية وكذلك الأنشطة الاقتصادية المحلية. ومن الأمثلة على ذلك اعتماد صيغة علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ميدان الخدمات العامة الحضرية.

ويطرح فريق العمل أربع مجموعات من المقترحات، اعتمدتها الأطراف المتعاقدة، للدمج التفاعلي بين التنمية المستدامة والإدارة الحضرية وهي: إشراك البلدان في حشد الجهات الفاعلة ووسائل العمل لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة؛ والسعي إلى النهوض بإدارة ديناميات التوجيه الحضرية؛ وتحسين إدارة الخدمات العامة الحضرية؛ وتعزيز التعاون المتوسطي والأوربي – المتوسطي من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

> الصناعة

تتطلب الضغوط الناجمة عن الأنشطة الصناعية، ولاسيما حول نقاط التلوث الساخنة، اعتماد نهج متكامل لمساعدة الصناعة المتوسطية على الحفاظ على قدرتها التنافسية، والحد من الآثار الضارة النابعة من التلوث.

وبصورة إجمالية فإن فريق العمل يدعو إلى تعزيز الاندماج بين الصناعة والبيئة بحيث تتحقق التنمية الصناعية المستدامة إيكولوجياً، ولاسيما عبر الإنتاج النظيف. وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على وجه الخصوص، إلى المساندة لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها القانونية، وعقد اتفاقات طوعية، والامتثال إلى المبدأ التحوطي ومبدأ الغُرم على الملوِّث، إلى جانب الالتزام ببرنامج العمل الاستراتيجي لخطة عمل المتوسط.

وتدعو الحاجة إلى أن تضطلع الدول بدور أقوى في تيسير الصناعة المستدامة، عبر مجموعة من التدابير التي تشمل الحوافز المالية، وتعزيز اقتسام المعلومات، والاعتراف من جهة بالشركات النموذجية، مع تطبيق معايير صارمة لمنح الرخص، وتنفيذ عمليات تفتيش فعالة على يد هيئات مستقلة عن الوكالات المموِّلة والمنفِّذة للمشروعات المتصلة بالاستدامة من جهة أخرى.

ويمكن أن تضطلع الدول بدور محوري أيضاً في تشجيع الشركات على تحمل التكاليف البيئية للإنتاج (وذلك مثلاً عن طريق الخفض التدريجي للإعانات المقدمة لتكاليف الماء والطاقة، بما يعكس على نحو أفضل التكاليف البيئية للإنتاج). كما أن ضغط المستهلكين يمكن أن يضطلع بدور هام.

وقد اعتمدت الأطراف المتعاقدة اقتراحات فريق العمل.

> التجارة الحرّة

وسمت التجارة الحرة بميسمها بالفعل إقليم المتوسط. فأربعة من البلدان المتوسطية تتمتع بعضوية الاتحاد الأوربي، كما أن هناك أربعة بلدان أخرى تجري مفاوضات للانضمام إليه. وتنصب الشراكة الأوربية–المتوسطية، التي تضم حالياً بلدان الاتحاد الأوربي الخمسة عشر و١٢ بلداناً أو سلطة من جنوب وشرق المتوسط، على خلق منطقة أوربية–متوسطية للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى العديد من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف القائمة في الوقت الراهن.

على أن إقليم المتوسط يتسم باختلاف مراحل التنمية التي تمر بها بلدانه. وقد تبين من التجربة أن التجارة الحرة، التي تلغي العائدات الجمركية، تزيد من الفوارق الإنمائية القائمة بين البلدان. ومن المحتمل أن يؤدي تطبيق نظام التجارة الحرة إلى تعريض الأسواق المتوسطية الجنوبية، ولاسيما المنتجين المحليين الصغار، إلى الأثر الكامل لقوة الواردات الأجنبية المنافسة. وقد اتضح أن قطاع زراعة المحاصيل الغذائية التقليدية هو الأكثر تضرراً من نهج التجارة الحرة، التي تجلب معها أيضاً زيادة في الأنماط الاستهلاكية مع ارتفاع في إنتاج النفايات.

ومن الزاوية الإيجابية فإن التجارة الحرة ستؤدي على الأرجح إلى تيسير الوصول إلى التقانات الملائمة للبيئة وخفض تكاليفها، وتطبيق معايير بيئية على الصادرات، وتسهيل الوصول إلى أسواق جديدة للمنتجات المستخلصة عبر عمليات أقل تسبباً في التلوث. وسيعمل هذا الفريق على تعزيز منهجية رصد الآثار، وتأثير تحرير التجارة على قطاعات مثل الزراعة والنقل، وتحديد الأدوات اللازمة للنهوض بمستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع الصناعات اليدوية، والخدمات العامة الحضرية، عبر إدماج البعد البيئي.

CO-ORDINATING UNIT FOR THE MEDITERRANEAN ACTION PLAN
MCSD 48, Vassileos Konstantinou Avenue | GR-11635 Athens tel 0030 10 72 73 117 fax 0030 10 72 53 196/7 e-mail mcsd@unepmap.gr

> التعاون بين خطة عمل المتوسط والشراكة الأوربية المتوسطية

انضمت الآن مشروعات المرافق المينائية للحد من التلوث البحري وتنمية المناطق الساحلية والبحرية المحمية إلى قائمة مشروعات التعاون التي يطلقها الاتحاد الأوربي، عبر الشراكة الأوربية ـ المتوسطية، وخطة عمل المتوسط.

> تنمية المناطق الساحلية والبحرية المحمية

تتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع الإقليمي لتنمية المناطق البحرية والساحلية المحمية في إقليم المتوسط في النهوض بإدارة المناطق المحمية، كأداة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ولصيانة التراث البحري الثقافي المتوسطي عبر تنمية المناطق المحمية.

وتم توقيع اتفاقية المشروع بين برنامج "ميدا"، وهو الأداة المالية للشراكة الأوربية ـ المتوسطية، ومركز الأنشطة الإقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

والجهات الشريكة في هذا المشروع هي التالية:

- المعهد المركزي للبحوث العلمية والتكنولوجيا التطبيقية (ICARAM)، إيطاليا؛
- وحدة البيولوجيا البحرية، جامعة أليكانتي: المعهد الجامعي للمياه وعلوم البيئة (جامعة أليكانتي)، إسبانيا؛
- المحترف التقني للمواقع الطبيعية (ATEN)، فرنسا.

وقد دعا مركز الأنشطة الإقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة كل بلدان المتوسط المؤهلة لتلقي التمويل في ظل برنامج العمل في الأجلين القصير والمتوسط التابع للاتحاد الأوربي إلى المشاركة في هذا المشروع. وقد تقدمت كل من الجزائر، وقبرص، وإسرائيل، ومالطة، والمغرب، وسورية، وتونس بطلبات للمشاركة بالفعل.

SPECIALLY PROTECTED AREAS / REGIONAL ACTIVITY CENTRE (SPA/RAC)
Boulevard de l'Environnement | PB 337 | TN-1080 Tunis cedex
tel 0021 6 1 76 57 60 fax 0021 6 1 79 73 49
e-mail car-asp@rac-spa.org.tn website www.rac-spa.org.tn

> الحد من التلوث الناجم عن المخلَّفات الصلبة والمياه الزيتية المتولِّدة عن السفن

يرمي مشروع "مرافق الاستقبال المينائية لجمع النفايات، ومياه الجمة، والمياه الزيتية المتولِّدة عن السفن" إلى الحد من تلوث البحر المتوسط الناجم عن المخلَّفات الصلبة والمياه الزيتية والنفايات التي تولِّدها السفن.

وعلى وجه التحديد فإن المشروع يسعى إلى الترويج لإنشاء مرافق استقبال مينائية لجمع القمامة، ومياه الجمة، والنفايات الزيتية المتولِّدة عن السفن.

كذلك، يسعى المشروع إلى تحديد الأوضاع والاحتياجات الحالية المتصلة بمرافق استقبال مياه الجمة الزيتية في الجهات الشريكة المتوسطية.

ويسعى المشروع أيضاً إلى تحديد الطرق المناسبة لمعالجة المخلَّفات الصلبة والسائلة والتخلص النهائي منها.

ومن المزمع أن تكون النتائج والمخرجات صالحة للتطبيق في مختلف أرجاء إقليم المتوسط.

هذا، وسوف تستند الأنشطة عموماً إلى الجهود المبذولة بالفعل في إطار المنظمة البحرية الدولية، وخطة عمل المتوسط، والمركز الإقليمي للتصدي للتلوث البحري في حالات الطوارئ في البحر المتوسط.

A. DEMETROPOULOS

REGIONAL MARINE POLLUTION EMERGENCY RESPONSE CENTRE FOR THE MEDITERRANEAN SEA (REMPEC)
Manoel Island | MT-Gzira GZR 03
tel 0035 6 33 72 96/7/8 fax 0035 6 33 99 51
e-mail rempec@waldonet.net.mt website www.rempec.org

تفاقم ظاهرة تناقص السلاحف

كان البحر المتوسط في الماضي موئلاً لأعداد وافرة من السلاحف الخضراء وضخمة الرؤوس. على أن هذه الأعداد تناقصت تناقصاً شديداً بفعل الاستغلال المكثف بحيث اندرج هذان النوعان في قائمة الأحياء المهددة بالانقراض رغم أنهما ينعمان بحماية الاتفاقيات الدولية.

A. DEMETROPOULOS

بين عامي ١٩٢٠ و١٩٦٥ قُضي على نحو ١٠٠ ٠٠٠ سلحفاة في شرقي المتوسط لاستخدامها أساساً في صنع حساء السلاحف. وتفاقمت ظاهرة تناقص السلاحف هذه نتيجة التقاطها العرضي بشباك صيد الأسماك. ولقد أدرج الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية السلاحف الخضراء في عداد الأنواع المهددة بشدة بالانقراض.

ويوفر عدد من الاتفاقيات الدولية، هي اتفاقيات برن، وبون، وبرشلونة، الحماية للسلاحف، كما اعتمدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة عام ١٩٩٩ نصاً منقحاً لخطة العمل الخاصة بصون السلاحف البحرية.

أين تضع السلاحف البحرية بيضها؟

تضع السلاحف ضخمة الرؤوس بيوضها أساساً في كل من اليونان، وتركيا، وقبرص. كما وتقوم بذلك بصورة متفرقة في إسرائيل، وعلى نحو قليل أو متفرق في مصر، وتونس، ولبنان، وجنوب إيطاليا، مع وجود بعض من هذه العمليات في الأنحاء الأخرى من الإقليم. ومن الواضح أن أنشطة وضع البيوض قد تكون كبيرة في ليبيا ولكن مستويات ذلك هناك ما تزال غير مؤكدة.

وتضع السلاحف الخضراء بيوضها في قبرص وتركيا في المقام الأول.

وقد انخفضت عمليات وضع بيوض كلا النوعين المذكورين من السلاحف بشكل هائل بل إنها اختفت تماماً في عدد من المناطق، وهو ما يعكس تناقص عشائر السلاحف.

وهناك الآن بين ٤ ٠٠٠ و٥ ٠٠٠ من السلاحف ضخمة الرؤوس وبين ٥٠٠ و١٠٠٠ من السلاحف الخضراء التي تضع بيوضها في إقليم المتوسط.

صخب السياحة وأضواؤها

خلق توسع الأنشطة السياحية في المتوسط خلال العقدين الماضيين أو نحو ذلك أخطاراً جديدة على بقاء السلاحف. ويتجلى الأثر الرئيسي لهذا في كل من اليونان، وتركيا، وقبرص حيث أضحت العديد من شواطئ تفريخ السلاحف منتجعات سياحية.

وتحول الأضواء والحركة بالقرب من الشواطئ دون وضع الإناث لبيوضها، كما أنها تفقد أفراخ السلاحف القدرة على معرفة الاتجاه الصحيح فتنفق في الغالب بفعل ما تتعرض له من جفاف أو ارتفاع مفرط في الحرارة.

كما أن دوس المستحمين على الرمال أو قيادة العربات على الشواطئ يمكن أن يؤدي إلى تكتل الرمال أو يتسبب في انهيار الأوكار، في حين أن المراقد الشمسية والمظلات قد تحول دون القيام بعملية وضع البيوض أو تخفض من درجة حرارة الرمال، مما يؤثر على تحديد جنس الأفراخ. وليست هذه سوى بضعة أمثلة فحسب على الأخطار المحدقة بالسلاحف.

وقائمة الأخطار الماثلة أطول من ذلك بكثير. ولابد للاستراتيجيات والتدابير الهادفة إلى صون السلاحف من أن تأخذ في الاعتبار لا السمات البيولوجية المعقدة لتكاثر السلاحف فحسب بل وكذلك العوامل الاقتصادية-الاجتماعية والمصالح السياسية المحلية. وتدل المشكلات التي قامت حتى الآن على أن ذلك لن يكون بالمهمة السهلة أو البسيطة.

المؤتمر المتوسطي الأول بشأن السلاحف

وفي ضوء الهموم الناجمة عما تتعرض له عشائر السلاحف من سوء استخدام وإفراط في الاستغلال بحيث شارفت على

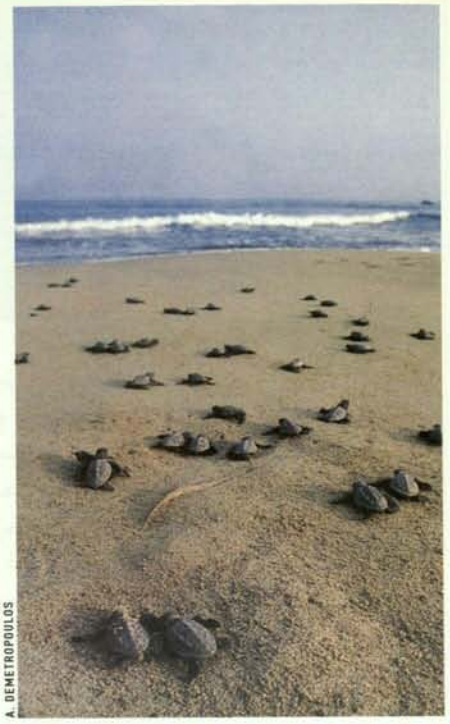
A. DEMETROPOULOS

الانقراض، ونتيجة التهديدات الحالية الناشئة عن عوامل اقتصادية، مثل السياحة والاستجمام، فقد دعت اتفاقيات برشلونة، وبرن، وبون إلى تدعيم التعاون وتوحيد الصفوف.

وقامت هذه الاتفاقيات معاً بتنظيم المؤتمر المتوسطي الأول بشأن السلاحف البحرية بين ٢٤ و٢٨ أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٠١ في العاصمة الإيطالية وتعهدت بعقد مؤتمرات متابعة. وتولت دور الريادة في هذه المرة اتفاقية برشلونة بالتعاون مع مركز الأنشطة الإقليمي التابع لخطة عمل المتوسط والمعني بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

واستضاف المؤتمر المعهد المركزي للبحوث العلمية والتكنولوجية البحرية بمساندة من مجموعة خبراء السلاحف البحرية في البحر المتوسط التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية.

وأحرز هذا المؤتمر الذي استغرق خمسة أيام نجاحاً باهراً حيث شارك فيه أكثر من ٢٠٠ شخص يمثلون نحو ٨٠ هيئة من مختلف أنحاء المتوسط ومن خارج الإقليم أيضاً، كما استمع إلى تسعة من الخطباء وشهد عقد ثلاث حلقات عمل.

استنتاجات المؤتمر

وكانت النتيجة الأساسية التي خلص إليها المؤتمر هي أن هناك الكثير من المعلومات المتاحة، وأنها كافية بكل تأكيد لتشكل أساساً ترتكز عليه التدابير التي تمس الحاجة إليها لصون السلاحف.

وأكد المؤتمر أن سلاحف المتوسط معزولة جينياً، وأن ولاءها لسواحلها الأصلية يسفر عن نشوء مواقع تكاثر مستقلة.

وتدعو الحاجة إلى حماية هذه المواقع كل على حدة، حيث أن جهود الصون في منطقة مثل زاكينثوس لن تؤدي إلى مساعدة السلاحف في مواضع أخرى في اليونان أو تركيا أو قبرص. وشملت النقاط الرئيسية التي خلص إليها المؤتمر ضرورة إنشاء مناطق محمية، بما في ذلك مناطق متمتعة بحماية خاصة وذات أهمية لإقليم المتوسط. ومن الأفضل أن يتم ذلك قبل بدء الأنشطة العمرانية، وأن يجري تطبيق التشريعات الخاصة بالمناطق المحمية القائمة، وتنفيذ خطط الإدارة المناسبة.

وأكد المؤتمر ضرورة إشراك الجهات المعنية في مرحلة مبكرة، وكذلك الحاجة إلى أن تبدي الحكومات التزامها عبر توفير التمويل المناسب، والخطط المكانية، والسياسات السياحية.

وتشمل الأولويات التي حددها المؤتمر في ميدان البحوث والرصد، والرامية إلى سد الفجوات، وتحديد الموائل البحرية الأساسية، وبرامج الرصد طويلة الأجل، وكذلك القيام بدراسات تتناول جوانب الهجرة، والجينات، والعشائر. ويقتضي الأمر أيضاً المزيد من البحوث عن أثر مصايد الأسماك.

لا بد من المتابعة

شكّل المؤتمر المتوسطي الأول بشأن السلاحف البحرية خطوة جريئة أولى لا بد من متابعتها عبر اتخاذ تدابير عملية على الصعيد الوطني، لا من جانب الهيئات العملية والصونية فحسب، بل ومن قبل الإدارات أساساً حيث أنها هي التي تقرر، وإلى حد كبير، مصير الشواطئ، بما فيها شواطئ السلاحف.

وبمقدور سياسات التنمية السياحية والتخطيط المكاني أن تكون مرنة عند تحديد المناطق التي ينبغي تطويرها ومدى ذلك.

أما السمات البيولوجية للسلاحف فلا تعطيها مثل هذه الخيارات حيث أنها إذا ما عجزت عن التفريخ في شواطئها الأصلية فسينقضي عمرها دون أن يكون لها أي عقب.

أندرياس ديميتروبولوس
خبير في البيولوجيا البحرية

A. DEMETROPOULOS

كوكب المنظمات غير الحكومية

خطة عمل المتوسط أداة طيبة، ولكن...

تعتبر خطة عمل المتوسط أداة طيبة لتنسيق التدابير الرامية إلى حماية البيئة المتوسطية. وفي الواقع فإن هذه الخطة تضم كل البلدان في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما وتحظى بمشاركة قطاعات واسعة من المجتمع المدني. ومع ذلك فإن "ميد فوروم" الذي تشارك فيه نحو ١١٥ منظمة غير حكومية من ٢٣ بلداً، يرى أنه لم تتم الاستفادة بعد من القدرات الكامنة الهائلة لهذه الأداة.

MED Forum

على مدى عقود من الزمن، سلّطت المنظمات غير الحكومية والرابطات البيئية الأضواء على المشكلات البيئية التي يعاني منها إقليم المتوسط.

وقد جاءت اتفاقية برشلونة وخطة عمل المتوسط كثمرة للضغوط الاجتماعية ونتيجة إدراك الدول المتوسطية بأن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير لمعالجة المشكلات القائمة.

وترجع العلاقات بين المنظمات غير الحكومية وخطة عمل المتوسط إلى زمن بعيد. وتُعد اجتماعات الأطراف المتعاقدة، التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية، والتركيبة الفريدة للجنة التنمية المستدامة في المتوسط، التي تنخرط فيها المنظمات غير الحكومية وكذلك القطاعات الأخرى على قدم المساواة، أمثلة ساطعة على الجهود المشتركة المبذولة.

وتحتوي اتفاقية برشلونة على صكوك قانونية مهمة لحماية المتوسط.

غير أن النقد الذي سنوجهه نحن، أو المنظمات غير الحكومية، أو على الأقل منتدى المتوسط، هو أن بعض الأطراف الموقعة على الاتفاقية تفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة لتطبيق محتوى تلك الصكوك، أو حتى للمصادقة على ما قامت بالتوقيع عليه في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ بل وحتى بعد ذلك.

منتدى المتوسط هو شبكة المنظمات المتوسطية غير الحكومية المعنية بالإيكولوجيا والتنمية المستدامة.

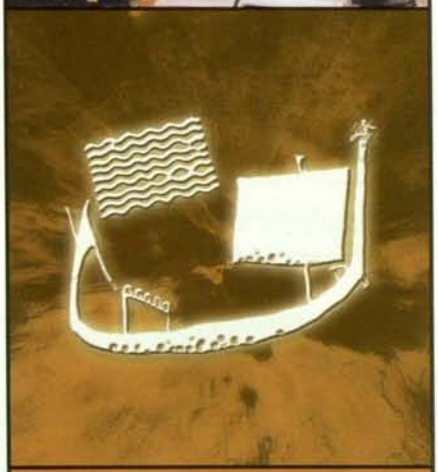

مشروع "تيليماك" للتوعية البيئية

وقّعت خطة عمل المتوسط ومنتدى المتوسط، خلال اجتماع الأطراف المتعاقدة في موناكو في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠١، على اتفاقية للتعاون لإقامة مشروع للتوعية البيئية الموجهة نحو الشباب بين سن الرابعة عشرة والثامنة عشرة.

ويشتمل مشروع "تيليماك" على ثلاثة أنشطة رئيسية هي:

١ . مركز إعلامي لتوزيع المواد الثقافية الإيكولوجية التي تتولها اختيارها لجنة تقييم مؤلفة من أفراد من مختلف مناحي الحياة؛

٢ . شبكة من المدارس على المستوى التعليمي الثانوي المرتبطة ببعضها البعض عبر الإنترنت. وسيساعد ذلك على تزويد المدارس الرائدة في جنوب وشرق المتوسط بوسائل الاتصال؛

٣ . سفينة مدرسية لجمع الشباب المشاركين في المشروع.

وفكرة المشروع قديمة العهد وترجع إلى منظمة إيكو-ميديترانيا، وهي إحدى الهيئات المؤسسة لمنتدى المتوسط. وقد وضعت هذه المنظمة الفكرة تحت تصرف شبكة منتدى المتوسط. ويسعى المشروع إلى إشراك أكبر عدد ممكن من المنظمات المتوسطية غير الحكومية، والطلبة، والمدرسين، والإدارات المحلية والوطنية، والمنظمات الدولية.

رافاييل مادوينيو
الأمين العام لـ "ميد فوروم"

Mediterranean NGO Network for Ecology and Sustainable Development

MED Forum Secretariat:
EcoMediterrania
Gran Via
de les Corts Catalanes, 643,3o
ES-08010 Barcelona
tel **0034 93 412 43 09**
fax **0034 93 412 46 22**
e-mail **MEDForum@pangea.org**
website **www.MEDForum.org**

كوكب المنظمات غير الحكومية

> آن أوان التصديق!

هل تحقق أخيراً شيء ملموس؟ مهما يكن الأمر فإن الصك الذي أبرمته في أمارة موناكو الأطراف المتعاقدة الأحد والعشرين في اتفاقية برشلونة ينتزع منها أي حجة أخرى للتواني إزاء القضية المتوسطية. ولقد اعتمدت هذه الأطراف خطة تشغيلية لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي الرامي إلى مكافحة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية.

GREENPEACE

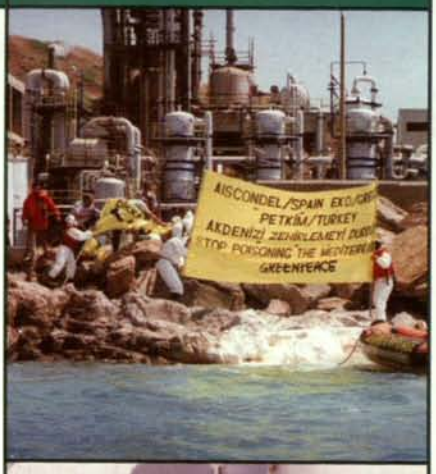

وترسي الخطة التشغيلية المذكورة، التي وضعها برنامج تقدير التلوث ومكافحته في إقليم البحر الأبيض المتوسط، استراتيجية واضحة للحد من الانبعاثات من المصادر البرية، وذلك انطلاقاً من تقدير قاعدي يضعه كل بلد من بلدان المتوسط (انظر العدد ٤٤ من مجلة أمواج المتوسط).

ويشكل هذا التقدير بكل بساطة جرداً للانبعاثات والنفايات المتخلّفة عن كل مادة ملوِّثة يغطيها برنامج العمل الاستراتيجي، وذلك من الآن وحتى نهاية عام ٢٠٠٣، وهو ما سيتيح بدوره لكل بلد أن يبرمج جهود الحد التدريجي من النفايات ويقيس النتائج المحرزة، علماً بأن الهدف المنشود هو تصفية تلك النفايات بحلول عام ٢٠٢٥ .

وفي الوقت الذي رحب فيه الصندوق العالمي للحياة البرية وحركة السلام الأخضر بهذا القرار فقد أكدا أهمية عدم الانتظار حتى عام ٢٠٠٤ للشروع في الحد من النفايات السامة.

وبالفعل فإن بعض المواعيد النهائية في برنامج العمل الاستراتيجي، الذي اعتُمد عام ١٩٩٧، قد مرت دون تحقيق الأهداف الموضوعة.

كما أن مهام أخرى، مثل تصفية "المجموعة الاثني عشرية القذرة" من المواد الملوِّثة المداومة، ليست بالأمر الذي يمكن تحقيقه بغمضة عين.*

وقد جاء طبيب لبناني مختص بأمراض الرئة، وعامل في قطاع صناعة البتروكيميائيات في تركيا، وصياد إسرائيلي، وكلهم أعضاء في وفد حركة السلام الأخضر، إلى أمارة موناكو، لعرض شهاداتهم عما يلحقه التلوث الصناعي بالفعل من آثار مدمرة بالصحة البشرية.

ووعد مندوبو كل من الجزائر، واليونان، وسورية، وسلوفانيا بالتصديق على اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها على وجه السرعة.

كما وعد المندوب الإسرائيلي بصورة مباشرة بالتصديق على تعديلات الاتفاقية وعلى بروتوكولي الإلقاء والمصادر البرية (اللذين نشأ عنهما برنامج العمل الاستراتيجي الشهير) في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة.

ولقد حل أوان ذلك بالفعل! إذ أن هذه الصكوك لم تدخل حيز التنفيذ بالفعل بعد ست سنوات من اعتمادها بسبب عدم التصديق عليها، مما ألحق الضرر بشدة بمصداقية اتفاقية برشلونة.

كاتيا كاناس، "غرين بيس"

---

* كان نهج اتفاقية برشلونة عموماً وراء اعتماد الاتفاقية العالمية لتصفية المواد الملوِّثة العضوية المداومة في ستوكهولم في أيار/مايو الماضي. وتنص هذه الاتفاقية، التي وقع عليها حتى الآن ٩١ بلداً، على حظر المواد الملوِّثة العضوية الاثنتي عشرة ذات الأولوية (الد.د.ت، والألدرين، والكلوردين، والديالدرين، والأندرين، والهبتاكلور، والميركس، والتوكسافين، ومواد البيفينيل متعدد الكلورة، والهكساكلوروبنزين، والديوكسينات، والفورانات)، وكذلك إنتاج واستخدام أي مواد جديدة تمتلك سمات المواد الملوِّثة العضوية المداومة. وهكذا فإن من المطلوب من الدول المتوسطية أن تراعي هذين الالتزامين الدوليين عند إعداد تشريعاتها القطرية.

Greenpeace International
Keizersgracht 176
NL-1016 DW Amsterdam
tel 0031 20 523 62 04
fax 0031 20 523 62 00
e-mail katia.kanas@diala.greenpeace.org
website www.greenpeace.org

GREENPEACE

كوكب المنظمات غير الحكومية

الشباب يتصدون للمشكلات البيئية

تعتزم رابطة "كلين أب" عقد ندوة شبابية تعنى بالبيئة، ولاسيما في إقليم المتوسط، وذلك في العاصمة اليونانية أثينا في شهر مايو/أيار المقبل. ومن المزمع أن يشارك في هذه الندوة مندوبون عن منظمات الشباب البيئية القائمة في البلدان المشاركة في خطة عمل المتوسط في المقام الأول.

Ελλάδα Καθαρή

تهدف هذه الندوة إلى توفير منتدى لتبادل الأفكار والخبرات بين مختلف المجموعات الشبابية المتوسطية بغية تعزيز التواصل، واستقطاب التأييد، وحفز التعاون المقبل في بلدان خطة عمل المتوسط فيما يتصل بالقضايا البيئية.

ويتضمن جدول أعمال الندوة إجراء المناقشات حول المشكلات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لإقليم المتوسط، وكذلك عقد حلقات عمل خلاقة لتبادل الأفكار، والمعلومات، والاستراتيجيات، والحلول المتعلقة بالقضايا البيئية التي تواجه مختلف البلدان في الإقليم.

وسينصب الاهتمام في ظل المناقشات الجماعية على السبل التي تستخدمها كل مجموعة في التصدي للمشكلات البيئية الخاصة والتغلب عليها في ميدان عملها المعني.

وإلى جانب جدول أعمال الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين فإن الأضواء ستُسلط على الموضوعات المتصلة باتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج المستدامة طويلة الأجل.

وسيشمل جدول أعمال الندوة أيضاً تنظيف الشواطئ، وبغية التغلب على حاجز اللغة فستُتاح للمشاركين فرصة الإعراب عن آرائهم، وأفكارهم، وأحاسيسهم من خلال العديد من الأنشطة غير الكلامية.

وهكذا فإن الخيارات المتاحة للمندوبين تتضمن عروضاً مسرحية إيمائية، ومسابقة للتصوير، ومعرضاً للرسم بالفحم أو بالألوان المائية للفنانين من المشاركين.

وتشكل الندوة الشبابية هذه جزءاً من يوم "تنظيف المتوسط"، وستُدمج في مهرجان "إيكو" الذي تقيمه رابطة "تنظيف اليونان".

وهذه الرابطة هي رابطة بيئية يونانية تستهدف أساساً توعية الرأي العام بالقضايا البيئية للبلاد.

وفي شهر مايو/أيار من كل عام تقيم الرابطة المذكورة مهرجان "إيكو"، وهو حدث بيئي وثقافي تشارك فيه المدارس، والشركات، والمنظمات، والجمهور العام. وتنخرط كل هذه الجهات في طائفة واسعة من الأنشطة الساعية إلى تعميق الوعي والمسؤولية إزاء البيئة.

وسينطلق المهرجان يوم ٥ مايو/أيار الذي يصادف الاحتفال بيوم الثقافي الأوربي، وسيشهد برنامجاً واسعاً من الاحتفالات طيلة شهر مايو/أيار بأكمله. ويختتم المهرجان أنشطته يوم ٥ يونيو/حزيران بإحياء يوم البيئة العالمي.

فوتيني كالباكيوتي، رابطة "كلين أب" اليونانية

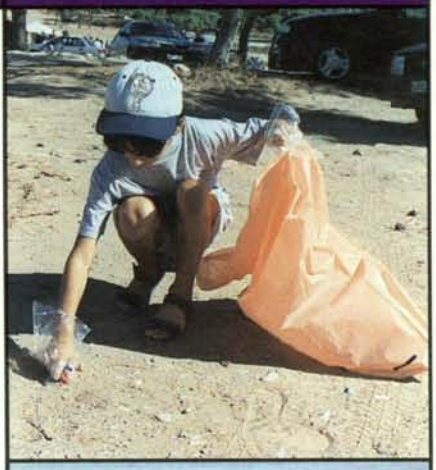

Clean-Up Greece
Environmental Organisation

30, Trias Street
GR-11257 Athens
tel **0030 10 88 12 440**
fax **0030 10 82 13 525**
e-mail **desk@cleanupgreece.org.gr**
website **www.cleanupgreece.org.gr**

CLEAN-UP GREECE

"إننا لا نرث الأرض ... وإنما نقترضها"

إحتفالات ومهرجانات بيئية،
أنشطة لتنظيف
الشواطئ والأنهار،
معارض للفنون، والكتب،
والوسائل السمعية البصرية،
رسوم أطفال،
محاضرات وجوائز،
مع مشاركة واسعة
للشباب.

شهدت مدينة اللاذقية، وهي الميناء السوري الرئيسي المطل على البحر المتوسط، احتفال سورية باليوم العربي للبيئة لعام ٢٠٠١، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، والذي شارك في إحيائه القطاعان العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، بمساهمة واسعة من منظمات الشباب.

وحضر الاحتفالات التي أُقيمت برعاية السيد الرئيس بشار الأسد كبار الشخصيات الوطنية والإقليمية.

وفي خطابه بهذه المناسبة استذكر وزير الدولة السوري لشؤون البيئة، دكتور فاروق العادلي، شعار اليوم العربي للبيئة القائل "لنعمل معاً من أجل حماية البيئة".

ودعا الوزير جميع الأقطار العربية، وعلى المستويين الرسمي والشعبي، إلى العمل يداً بيد من أجل حماية الأرض إيماناً بالقول المأثور "إننا لا نرث الأرض من أجدادنا، ولكننا نقترضها من أطفالنا".

كما أكد الوزير أن المتوسط، الذي شهد حضارات وثقافات عظيمة، كالحضارات المصرية، والإغريقية، والرومانية، والبيزنطية، والعربية "يواجه ضغوطاً شديدة بفعل الأنشطة البشرية المتصلة بالعمران الذي لا تحكمه خطط ولا ضوابط".

وبدوره شدد لوسيان شاباسون، منسق خطة عمل المتوسط، في خطابه بمناسبة اليوم العربي للبيئة على أن هذا اليوم يمثل مناسبة خاصة لخطة عمل المتوسط لثلاثة أسباب قيمة هي:

"أولاً، لأن خطة عمل المتوسط تشارككم احتفالاتكم باليوم العربي للبيئة، وهو حدث يضم نسبة عالية من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة تصل إلى الثلث،

ثانياً، لأن خطة عمل المتوسط ترى اليوم، وعبر هذه الاحتفالات، أن هذه المنطقة الهامة من إقليم المتوسط تواقة إلى الاحتفال بيوم بيئتها على الرغم من التطورات الأخيرة على الساحة الدولية. ويمثل ذلك إقراراً بالأهمية التي توليها البلدان العربية إلى الحفاظ على سلامة البيئة كمهمة لا تراجع عنها أبدا.

أما السبب القيِّم الثالث فهو أن خطة عمل المتوسط تشارك في احتفالات سورية، وهي شريك هام جدا في الجهود البيئية المتوسطية الجماعية. بل وهى شريك نجح، وفي فترة وجيزة للغاية، في إدراج الشواغل البيئية المختلفة، بطريقة تدريجية ولكنها أكيدة، في قائمة الأولويات العالية لعملية التنمية الحيوية القطرية".

كما أكد السيد شاباسون أن التعاون الإقليمي يعتبر عنصراً رئيسياً في كل الجهود الهادفة إلى التخفيف من الضغوط الهائلة التي تتعرض لها البيئة. وأشاد السيد شاباسون بالتدابير الناجحة التي تتخذها سورية لحماية البيئة وتنشيط التنمية المستدامة في آن معاً وأعرب عن أمله وثقته الكاملين بأن سورية ستواصل الإسهام في جهود تنظيف وحماية إقليم المتوسط لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

> ثماني مرايا وطنية

> شركاء خطة عمل المتوسط يعرضون حالة البيئة والتنمية المستدامة على المستوى القطري:

> ألبانيا

> البوسنة والهرسك

كانت كل من ألبانيا، والبوسنة والهرسك، ومصر، واليونان، ولبنان، ومالطة، وسلوفانيا، وسورية سبّاقة في عرض حالة البيئة والتنمية المستدامة فيها في صيغة مطبوعات وطنية، وذلك في إطار إحدى مبادرات خطة عمل المتوسط. ومن المنتظر أن تقوم جهات شريكة أخرى في الخطة مثل الجزائر، وكرواتيا، والمغرب، وليبيا، وتونس، وتركيا بإصدار مطبوعاتها الوطنية بدورها قريبا.

وتحتوي هذه المطبوعات على ديباجة موحدة تحدد هدفها في أن تكون مرآة تعكس تلك الصورة المعقدة والممتعة في آن واحد للعلاقات بين البيئة والتنمية المستدامة في البلد المعني وفي وحداته الإدارية.

وتخاطب المطبوعات الوطنية كل الجهات الفاعلة في كل الميادين وعلى جميع الأصعدة انطلاقاً من مبدأ أننا جميعاً جزء من المشكلة، وبالتالي فعلينا أن نكون جزءاً من الحل أيضا.

كما تشكل هذه المطبوعات خطوة على طريق تنفيذ مختلف الأنشطة الساعية إلى تعزيز الوعي العام بشأن قضايا البيئة والتنمية المستدامة على المستويات المحلية والقطرية.

> لبنان

> مالطا

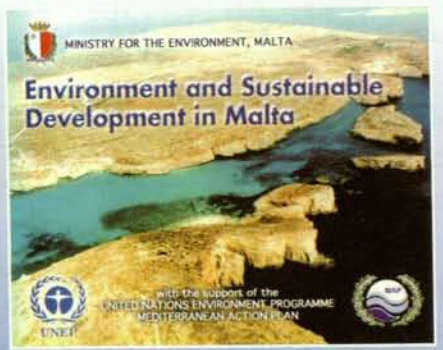

> مصر

> اليونان

وعلى وجه التحديد فإن تلك المطبوعات تمثل أحد الأنشطة الرئيسية في هذا الصدد، التي اعتمدتها البلدان المتوسطية العشرين، إلى جانب الاتحاد الأوربي، التي تشكل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة. وكانت خطة عمل المتوسط قد أطلقت هذه الاتفاقية قبل نحو ربع قرن كأداة محددة فعالية لحماية المتوسط من كل أنواع التلوث والتدهور.

وقد تولت السلطات الوطنية المعنية في الأطراف المتعاقدة إصدار سلسلة المطبوعات المذكورة كجزء من الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها لجنة التنمية المستدامة في المتوسط في ميدان الإعلام والتوعية العامة.

فلا عجب إذن في أن تجيء هذه المطبوعات كمبادرة مشتركة، حضت عليها خطة عمل المتوسط وساندتها، لدعم الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الوطنية المعنية في سبيل التوصل إلى دمج قضايا البيئة والتنمية المستدامة دمجاً كاملاً.

وقد صدرت جميع المطبوعات باللغات الوطنية إلى جانب اللغة الإنكليزية، ونشرت في بعض الحالات بالفرنسية أيضاً.

e-mail info@unepmap.org

> سلوفينيا

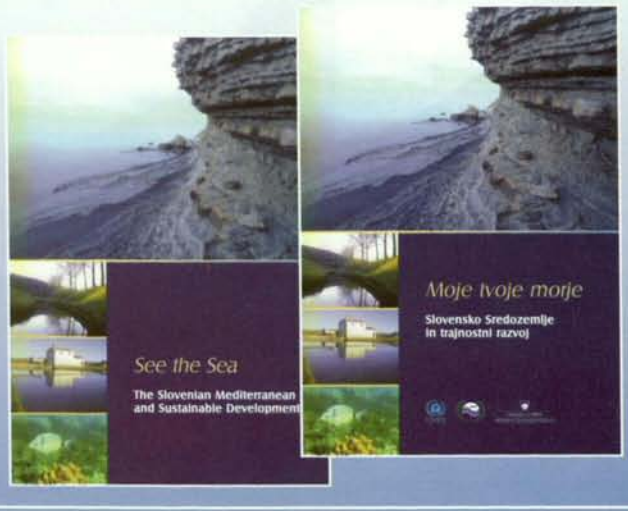

> سوريا

> مجموعة مختارة من المطبوعات

للاطلاع على مزيد من المطبوعات يرجى التوجه الى المواقع الشبكية لخطة عمل البحر المتوسط ومراكز الأنشطة الإقليمية التابعة لها.

> لجنة التنمية المستدامة في المتوسط

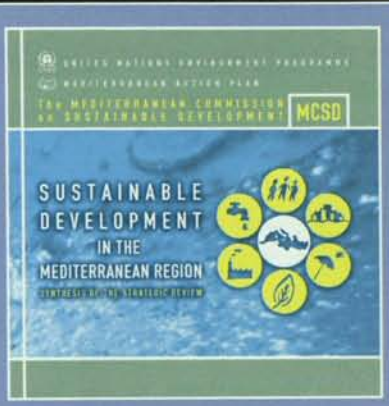

نشرت لجنة التنمية المستدامة ملخصاً لاستعراضها الاستراتيجي باللغتين الإنكليزية والفرنسية (الطبعة العربية قيد الإعداد).

ويمثل هذا الملخص تحليلاً وجيزاً ولكنه واف عن مشكلات المرحلة الأولية، كما ويوفر تقييماً لمدى فعالية تنفيذ التدابير التي اعتمدها المجتمع المتوسطي. وفي حين يؤكد الاستعراض الاستراتيجي أن السياسات البيئية لم تخلّف الكثير من الأثر فإنه يمهد الطريق أمام الاستراتيجية الإنمائية المستدامة المقبلة في الإقليم.

e-mail mcsd@unepmap.gr

> التمدين في المتوسط

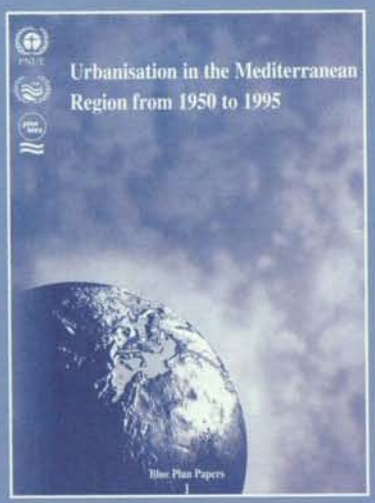

يتسم التوزيع الكمي والنوعي للسكان في البلدان المتوسطية ومناطقها الساحلية بأهمية كبيرة بالنسبة للتنمية المستدامة.

وبالنظر إلى أن التمدين هو السبب والنتيجة في الوقت ذاته للتحولات الجارية في المجتمعات الراهنة فإن من الواجب التعرف على هذه الظاهرة، وتحليلها، وتفهمها على نحو أفضل. وفي هذا المطبوع توفر "الخطة الزرقاء" تحليلاً معمقاً للتمدين في إقليم المتوسط بين عامي ١٩٥٠ و١٩٩٥ يستند إلى الجهود التي قام بها فرانسوا موريكوني - إبرادرد مصمم ومنشئ مصرف بيانات "جيوبوليس".

e-mail planbleu@planbleu.org

> دليل السلاحف البحرية للصيادين

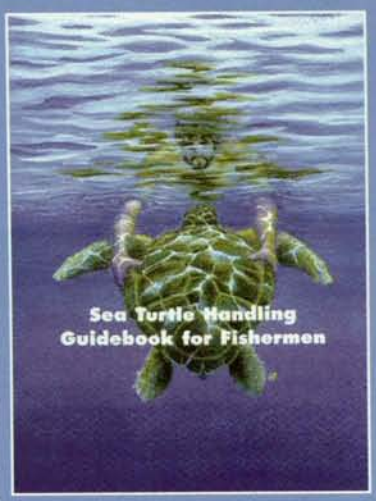

يوفر دليل السلاحف البحرية للصيادين معلومات موجهة إلى صيادي الأسماك في المقام الأول لتفادي إهلاك السلاحف دون مسوغ.

ويتميز الكتيب بسهولة الاستخدام، وببساطة ما يحتويه من إجراءات للتعامل مع السلاحف البحرية العالقة في الصنانير أو في شباك الصيد.

كما يقدم الكتيب معلومات عامة عن بيولوجيا السلاحف البحرية.

ويتوافر الكتيب الآن باللغة الإنكليزية. وهناك طبعات قيد الإعداد باللغات العربية، والفرنسية، والإسبانية.

e-mail car-asp@rac-spa.org.tn

> سلسلة التقارير التقنية لخطة عمل المتوسط

نُشر حديثاً تقريران من سلسلة التقارير التقنية هما

> #١٣٤: مشروع برنامج إدارة المناطق الساحلية التابع لخطة عمل المتوسط ، في إسرائيل، باللغة الإنكليزية

> #١٣٥: برنامج الإدارة الساحلية في المنطقة الساحلية لصفاقس باللغة الفرنسية.

e-mail library@unepmap.gr

{ صورة العدد }

في مكان ما من المتوسط

منذ أكثر من سنة خلت، وهذه السفينة شبه الغارقة يمكن التقاط الصور التذكارية لها من جانب أي شخص ومن كل زاوية: سواء أكان ذلك من فوق ظهر سفينتك السياحية، أو نافذة فندقك، او من سيارتك، أو من الشاطئ...

{ قريباً ... }

مبادرة متوسطية لمنع حوادث السفن والتلوث الزيتي!

مرة أخرى تتقدم خطة عمل المتوسط الصفوف. ففي يوم واحد، هو الخامس والعشرون من شهر كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٢، قام الوزراء وكبار المسؤولين من ١٥ بلداً إلى جانب الجماعة الأوربية بالتوقيع في مالطا على وثيقة قانونية مطورة ترمي إلى منع حوادث السفن والتلوث الزيتي.

هذه الوثيقة هي "البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط في حالات الطوارئ".

وقد جاء إعداد هذا البروتوكول بعد سنتين فحسب من حادث ناقلة الزيت "إريكا" الذي أدى إلى انسكاب ما يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ طن من الزيت، أي ثلثي الحمولة الإجمالية، في البحر.

شكراً لك يا بوب!..

للمرة الأولى أيها العزيز **روبرت إيستون بيكرنغ** تفتقد أسرة خطة عمل المتوسط كفاءتك وصداقتك في مناسباتها البارزة. لقد كنت ملاذاً نلجأ إليه التماساً للصياغة الرشيقة، والترجمة البارعة، والتنقيح الدقيق، والالتزام المخلص، والمشورة الصائبة، والصبر الواسع، والأهم من كل ذلك للدماثة الأسرة كل التعازي الحارة لأسرتك الكريمة، وأخلص الشكر والامتنان لك أيها العزيز بوب. **وطيب الله ثراك!**

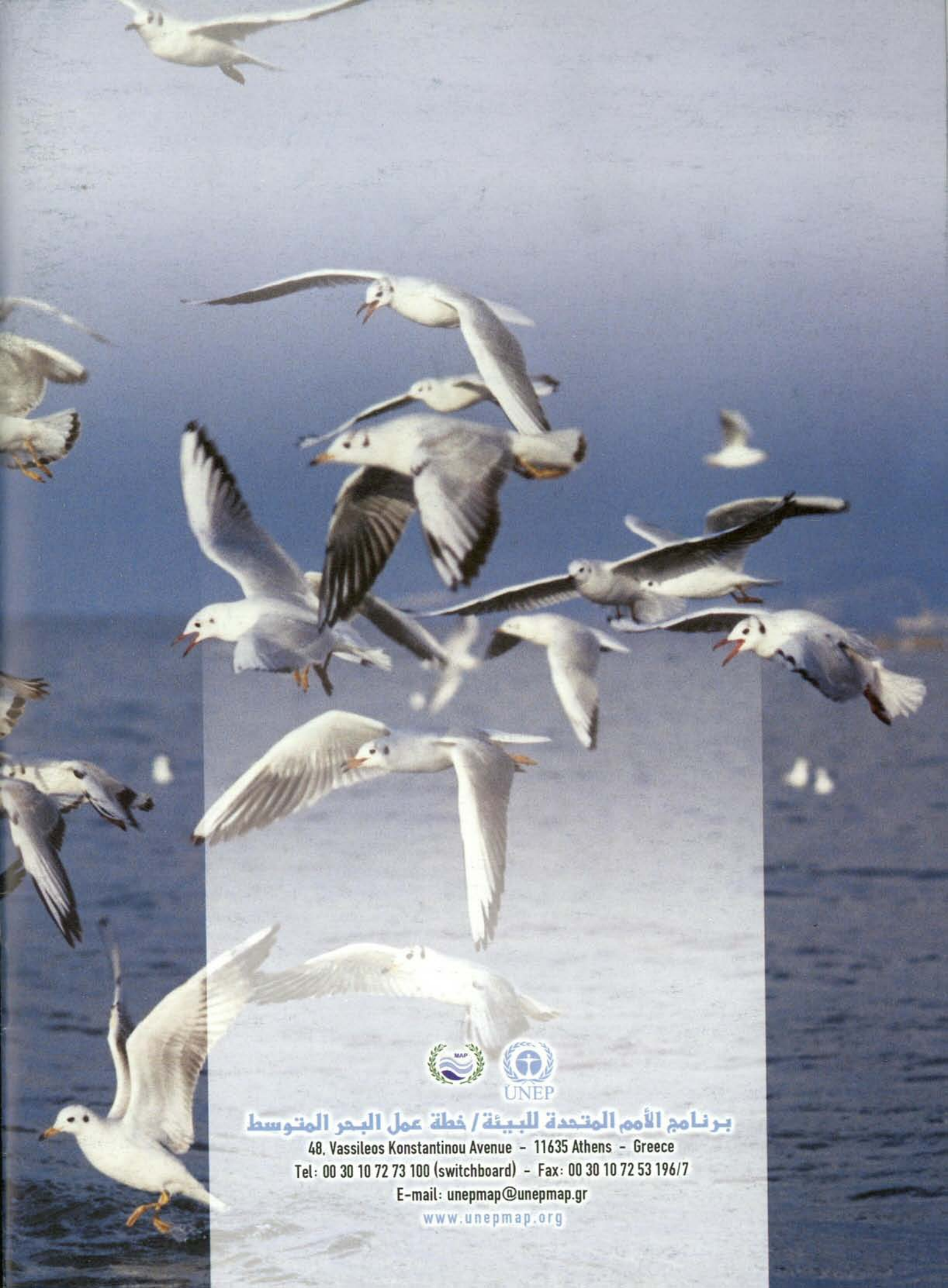

UNEP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط

48, Vassileos Konstantinou Avenue - 11635 Athens - Greece
Tel: 00 30 10 72 73 100 (switchboard) - Fax: 00 30 10 72 53 196/7
E-mail: unepmap@unepmap.gr
www.unepmap.org